

مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة

The Future of the Palestinian Question between Political Negotiations and Armed Resistance

عثمان عثمان

Othman Othman

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

بريد إلكتروني: oothmanq@hotmail.com

تاريخ التسليم: (٢٠٠٦/٨/٢٨)، تاريخ القبول: (٢٠٠٧/١٠/٣)

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تجربة المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية والمقاومة المسلحة في إنتفاضة الأقصى، وتبعاتها على القضية الفلسطينية، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: إن اتفاقية أوسلو والاتفاقات التي تلتها لا تشكل أرضية صلبة وسليمة لتحقيق الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط القائم على أساس الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وتحقيق الاستقلال والحرية للشعب الفلسطيني. كما أن المفاوضات السياسية كخيار استراتيجي وحيد تحت رعاية أمريكية منحازة إلى إسرائيل لا تشكل الأداة المناسبة لتحقيق السلام المنشود. لقد استغلت إسرائيل المفاوضات والتهدة السياسية لتخفيض سقف المطالب الفلسطينية للحصول على مزيد من التنازلات ولمضاعفة الاستيطان لخلق وقائع سياسية على الأرض يصعب تجاوزها. وفي المقابل توصلت الدراسة إلى أن استمرار الانتفاضة أدى إلى تراجع حدة الاستيطان وإلى حصول هجرة عكسية وإلى إجبار حكومة شارون على تقديم تنازلات سياسية إلى السلطة الفلسطينية لم تكن قبل الانتفاضة على استعداد لمجرد التفكير بها مثل الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، وإخلاء مستوطناته، وبعض المستوطنات العشوائية من الضفة الغربية، والاعتراف بدولة فلسطينية انسجاماً مع "خارطة الطريق" على الرغم من شوائبها وتحفظاته عليها. كما وأدت المقاومة الفلسطينية إلى تحريك القضية الفلسطينية على الساحة الدولية وإلى دفع المجتمع الدولي وخاصة الإدارة الأمريكية للتحرك سياسياً لإيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية في الوقت الذي فشلت فيه تجربة التهدة والمفاوضات في تحقيق ذلك.

Abstract

This study aimed at assessing the Palestinian-Israeli negotiations and the armed resistance of Al-Aqsa Uprising and their consequences on the Palestine Question. The researcher reached the following findings: The Oslo Agreement and the subsequent agreements do not supply a solid ground to achieve peace and security in the Middle East region based upon Israeli occupation from the Palestinian territories occupied in 1967, and achieving independence and freedom for the Palestinian people. The political negotiations as a sole strategic option under American patronage biased to Israel do not form an appropriate instrument to achieve the required peace, Israel has exploited the negotiations and calming down to reduce the ceiling of the Palestinian demands and getting more political concessions, and for the duplication of settlement to create political events on the land which is difficult to surpass. On the other hand, the study concludes that the continuation of uprising led to the retreat of the settlement and to the occurrence of an opposite migration, and to the compulsion of Sharon's government on offering political concessions to the Palestinian Authority which was before the uprising not ready just for thinking of it like the unilateral withdrawal from Gaza Strip and the evacuation of its settlements, and some outposts settlements from the West Bank, and the recognition of a Palestinian state in harmony with "the road map" in spite of its impurities and its reservations about it. The result of the Palestinian resistance was moving the Palestinian cause in the international arena and pushing the international community specially the American administration to move politically for finding a political solution to the Palestinian cause in the time that the experience of calming down and the negotiations has failed in achieving that.

المقدمة

استخدم الشعب الفلسطيني منذ الإحتلال البريطاني لفلسطين وحتى الوقت الراهن كافة أشكال النضال وأساليبه، العسكرية منها والسلمية المتمثلة في المظاهرات الشعبية والإضرابات والمقاطعة الشعبية والانتفاضات السلمية، والمفاوضات والمساورات السياسية من أجل نيل الحرية والإستقلال الوطني، ولم يلجأ منذ عشرينيات القرن الماضي إلى أسلوب المقاومة المسلحة والمنظمة ضد المشروع الصهيوني، إلا بعد أن أخفقت جميع الجهود والمساعي السلمية

في الحل. لقد ظل منطق المقاومة المسلحة كوسيلة رئيسة - وفي ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الوسيلة الوحيدة - لا خلاف عليها ولا غنى عنها في جميع مراحل النضال الوطني. هو المنطق السائد في الساحة الفلسطينية حتى الدخول في عملية التسوية، مع وجود بعض المؤشرات المتزايدة على تصدع الإجماع الوطني الفلسطيني حول جدوى نهج المقاومة المسلحة قبل ذلك، أي منذ أن تبنى المجلس الوطني الفلسطيني البرنامج المرحلي عام ١٩٧٤ الذي مهد الطريق أمام القيادة الفلسطينية للسير بهدوء قدما ولكن بشكل هادف ومنتام في إتجاه الحلول السلمية. والابتعاد التدريجي المتزامن عن نهج المقاومة المسلحة إلى أن تم التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) في ١٣/٩/١٩٩٣، الذي تخلى رسميا عن نهج المقاومة وتكرر له ووضع القضية الفلسطينية على مفترق طرق حاد، وأثار كثيرا من الجدل في أوساط الشعب الفلسطيني، الذي انقسم تباعا بين مؤيد لنهج التسوية والمفاوضات السياسية وبين معارض لها ومؤيد لنهج المقاومة المسلحة واستمرارها.

من هنا لا تأتي أهمية هذا البحث من فراغ، وإنما تكمن أهميته في هذه الفترة بالذات التي تجدد فيها الجدل داخل الساحة الفلسطينية حول دور كل من المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة في تقريب الشعب الفلسطيني من أهدافه السياسية بعد هزيمة حركة فتح (خيار المفاوضات) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي جرت في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، أمام حركة حماس (خيار المقاومة)، لما يمثل ذلك من تحول نوعي في السياسة الفلسطينية الجديدة من حيث المنهج والمنطلقات والأهداف والمحتوى إزاء القضية الفلسطينية. لذا يستهدف هذا البحث دراسة أهم مقولات وفرضيات كل طرف من هذه الأطراف وتحليلها من خلال تقييم تجربة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في عقد التسعينيات، والمقاومة المسلحة خلال انتفاضة الأقصى، حتى نهاية عام ٢٠٠٥، وذلك استنادا إلى منهج التحليل النقدي المقارن باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لموضوع البحث، حيث يقوم الباحث بتحليل الدراسات المتعلقة بخيار التسوية والمفاوضات وتأثيراتها على القضية الفلسطينية ومقارنتها بنهج المقاومة، وتبعاته للإجابة عن الأسئلة الهامة المتعلقة بموضوع الدراسة، ومنها ما يلي:

١. هل تشكل الإتفاقات والتفاهات الموقعة مع إسرائيل قاعدة صلبة لتحقيق السلام وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية؟
٢. هل يعتبر وقف المقاومة و التهدة وخيار المفاوضات السياسية ضمن الآلية والمرجعية السابقة الأداة الأنسب والأكثر مردودا على الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية من خيار المقاومة المسلحة ؟
٣. هل شكلت انتفاضة الأقصى عائقا أمام التقدم في العملية السلمية، وتنفيذ إسرائيل لالتزاماتها طبقا للإتفاقات الموقعة ؟ أم كانت سببا في تحريك القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، وفي اقتراب إسرائيل من الحقوق الفلسطينية ؟

سيقوم الباحث في إطار هذا البحث - بعد تحليل الدراسات والمواقف السابقة المتعلقة بتجربة المفاوضات السياسية وانتفاضة الأقصى باختبار الفرضيات التالية:

١. الاعتراف بإسرائيل، وتقديم التنازلات الفلسطينية لها، يشجعها على طلب المزيد منها، وإلى فشل العملية السلمية في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وتحقيق السلام في المنطقة.
٢. التنازلات الإسرائيلية للجانب الفلسطيني شكلية، وجاءت نتيجة التنازلات الفلسطينية الكبرى، ولم تأت نتيجة المفاوضات السياسية.
٣. كلما تصاعدت حدة المقاومة المسلحة كلما أحدثت تغييرا عميقا في المجتمع الإسرائيلي الذي بدوره يدفع حكومته نحو التنازل والاقتراب من حقوق الشعب الفلسطيني من ناحية، والمجتمع الدولي نحو بذل مزيد من الجهود والمبادرات السلمية من ناحية أخرى، وكلما ساد مناخ التهدة كلما تشددت إسرائيل في مواقفها، وأجمعت عن تنفيذ الاتفاقات المتفق عليها، وغاب المجتمع الدولي عن الفعل.

مدخل إلى مفاوضات المرحلة الانتقالية من مدريد إلى كامب ديفيد

بعد موافقة منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٨٨ على الشروط الأمريكية لحل القضية الفلسطينية على أساس الاعتراف بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وبحق دولة إسرائيل في الوجود على حوالي ٧٨% من مساحة فلسطين التاريخية، وعلى نبذ العنف والإرهاب، والمقصود بهذه العبارة نبذ وإدانة الكفاح المسلح الفلسطيني- واستبداله بالمفاوضات السياسية كوسيلة وحيدة لحل القضية الفلسطينية، رفعت الإدارة الأمريكية الحظر المفروض على الاتصالات مع م. ت. ف منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي وأجرت حوارا سياسيا معها حول سبل حل القضية الفلسطينية.

كانت قيادة المنظمة تسعى من وراء تلبيتها للشروط الأمريكية إلى إحداث نقلة نوعية في سياسات ومواقف واشنطن تجاه م. ت. ف وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والحصول على اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة التي تم الإعلان عنها في المجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٨٨/١١/١٥ في الجزائر طبقا للقرار ٢٤٢، أملا في أن يشكل ذلك عامل ضغط على إسرائيل لدفعها إلى الموافقة على إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية على أساس الدولتين في فلسطين: دولة إسرائيل، والدولة الفلسطينية.

بعيدا عن هذه التطلعات تمكنت واشنطن من تغيير السلوك السياسي لـ م. ت. ف ودفعها نحو مزيد من الاعتدال إزاء إسرائيل والتنازل عن سقف مطالبها السياسية، إذ بدأ فعلا نهج سلمي جديد يتبلور داخل الساحة الفلسطينية على حساب الثوابت والحقوق الوطنية الفلسطينية. لقد قادت الجهود الأمريكية إلى موافقة م. ت. ف على حضور مؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩١ والتفاوض مع إسرائيل ضمن شروط إسرائيلية مجحفة، حددها آنذاك إسحاق شامير رئيس حكومة إسرائيل الذي أصر على أن يكون التفاوض مع المنظمة غير مباشر، ومن خلال وفد

فلسطيني أردني مشترك، وشريطة أن يكون أعضاء الوفد الفلسطيني من أبناء الأراضي المحتلة (نوفل، ١٩٩٥، ص ٣٢)، بغية الفصل بين المنظمة وفلسطينيي الداخل، إلا أنه في الوقت نفسه كان على علم بأن مرجعية الوفد هي قيادة المنظمة المتمثلة في ياسر عرفات، وهي التي عينت أعضاء الوفد، وأدارت وأشرفت على عملية التفاوض برمتها.

امتازت هذه المرحلة بالغياب المباشر لـ م. ت. ف عن حضور جولات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنطن، قبل أن تتحول لاحقاً إلى مفاوضات مباشرة منذ بداية العام ١٩٩٣ من خلال قناة أوصلو السرية التي فتحتها م. ت. ف مع الحكومة الإسرائيلية بمساعدة النرويج، وذلك دون علم الوفد الفلسطيني المفاوض. لقد أفضت هذه القناة بعد حوالي ستة شهور من المفاوضات السرية إلى إقرار متبادل بين الطرفين.

وفي رسالة الاعتراف المتبادل بين عرفات ورايين في ١٩٩٣/٩/٩ أكد الرئيس عرفات باسم المنظمة على "نبذ اللجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وتحمل مسؤولياتها إزاء جميع عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وأفرادها من أجل ضمان امتثالهم، ولمنع المخالفات والمخالفين للنظام" ... وبضمان إلغاء "المواد الواردة في الميثاق الوطني التي ترفض حق إسرائيل في الوجود، وكذلك بنود الميثاق التي لا تتسجم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة". وفي ١٩٩٣/٩/١٣ تم التوقيع على اتفاق أوصلو، الذي مهد الطريق أمام المجلس المركزي الفلسطيني لإتخاذ قرار إنشاء السلطة الفلسطينية وذلك في دورته المنعقدة في أكتوبر/تشرين الثاني ١٩٩٣ في تونس. وبعد دخول ياسر عرفات في يوليو/تموز ١٩٩٤ الأراضي الفلسطينية المحتلة تم تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد شكلت اتفاقية أوصلو منعطفاً حاداً في تاريخ القضية الفلسطينية، وأثارت جدلاً عميقاً في أوساط الشعب الفلسطيني حول مخاطرها ومضارها على الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة، ومدى صلاحيتها لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يمكن البناء عليها مستقبلاً. من جانبها اعتبرت قيادة م. ت. ف وحركة فتح إنجازاً سياسياً عظيماً وبشكل أرضية صلبة وقاعدة صالحة لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وإنهاء دوامة العنف مع الإسرائيليين، بينما نددت به، وأدانته القوى الإسلامية وأخرى وطنية (الفصائل الفلسطينية العشرة)، ورأت فيه اتفاقاً مذلًا ومجحفاً بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وتنازلاً عن المبادئ والثوابت الفلسطينية التي حكمت طوال الوقت إجماع الشعب الفلسطيني وفصائله حول القضية الفلسطينية وطريقة حلها، وأنه لا يشكل إلا وصفاً سيئاً لطمس الحقوق الفلسطينية، ولا استمرار الصراع، وعلى الرغم من أن أهدافها العامة المعلنة والمتفق عليها تؤكد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي دائم للصراع مبني على أساس قراراتي مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، و٣٣٨ خلال فترة انتقالية (فترة اختبار) لا تتجاوز خمس سنوات، أي حتى مايو/أيار ١٩٩٩، يكون الطرفان قد اتفقا خلالها على حل دائم للقضايا الرئيسية كقضية الحدود والقدس واللاجئين والاستيطان وغيرها من القضايا الأساسية الأخرى التي شكلت على الدوام سبباً وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي.

إن المدقق والمتأمل الموضوعي في المبادئ الأساسية لاتفاقية أوسلو والإنفاقات التي انبثقت عنها وتلتها حول المرحلة الانتقالية، لابد له وأن ينتصر للرؤية المناهضة لهذا الاتفاق، لأنه لا ينص على دولة فلسطينية، ولا على وقف الاستيطان، ولا يقر بأن أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلة منذ العام ١٩٦٧ أراض محتلة، إضافة إلى عدم معالجته للقضايا الجوهرية الأخرى. حقا لقد ألحقت م. ت. ف بتوقيعها على اتفاقية أوسلو ضررا فادحا بالمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، لتراجع بنود هذه الاتفاقية عن قرارات م. ت. ف، التي طالبت جميعها - وبجدها الأدنى- بالانسحاب الإسرائيلي الكامل والشامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وبإزالة المستوطنات، وبحق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كشرط مسبق للاعتراف بدولة إسرائيل، وإقامة سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الأوسط، وليس العكس، أي الاعتراف بإسرائيل أولا، ومن ثم إخضاع الثوابت والحقوق الفلسطينية للمفاوضات والمساومات ثانيا. لقد جاء اتفاق أوسلو أقل مما ورد في قرارات مؤتمر حزب العمل (نوفل، ١٩٩٥، ص ٢٩٢) وقرية جدا من مبادرة شامير ١٩٨٩ باستثناء الاعتراف بالمنظمة (نوفل، ١٩٩٥، ص ٢٨٥) وأقل مما جاء في اتفاقات الحكم الذاتي الملحقه باتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل (نوفل، ١٩٩٥، ص ٣٢٥)*. كما أن تخلي القيادة الفلسطينية عن جميع وسائل النضال المشروعة بما فيها الكفاح المسلح -الذي تؤيده قرارات الشرعية الدولية**، واعتماد المفاوضات السياسية كخيار استراتيجي وحيد لحل القضية الفلسطينية استجابة إلى الإملاءات والشروط الإسرائيلية والأمريكية- أضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني، وأفقد جميع مصادر قوته وعوامل الضغط السياسية والعسكرية التي كانت تتمتع بها المنظمة في السابق. وبهذا التحول السياسي لدى المنظمة تكون إسرائيل قد حققت إنجازا كبيرا تمثل في تغيير أسس ومرجعية العملية السلمية القائمة على الشرعية الدولية، واستبدالها بمرجعية ناقصة ومجتزأة مبنية - فقط- على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨.

ومن الجدير ذكره هنا أن المسودة الأصلية لاتفاق أوسلو أعدها الوفد الإسرائيلي مع تعديلات فلسطينية طفيفة لا تؤثر فيها (نوفل، ١٩٩٥، ص ٣٢٠) وهذا ما أكد عليه رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي، الذي وصف اتفاقية أوسلو "بالصناعة الاسرائيلية" (القدومي، الايام، ٢٠٠٣/٦/٢١). من جانبه وصفها رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اسحاق رابين، "بالإنتصار المطلق للصهيونية على عدوها" (Elias, 1997, p84). وإذا

(*) قارن اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل التي نصت على منح الفلسطينيين ١٣ سلطة مدنية، بينما نص اتفاق أوسلو على منحهم خمس سلطات فقط.

(**) يُنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣١٠٣ في الدورة ٢٨ المقرر في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣، الذي اعترف بشرعية نضال الشعوب المستعمرة والخاضعة للأنظمة العنصرية ضد المستعمر والحاكم، واعتبره متفقاً مع القانون الدولي، كما عدّ أية محاولة لقمع هذا النضال مخالفة لميثاق هيئة الأمم المتحدة؛ يُنظر أيضا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٨٧ بتاريخ ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ حول تأكيد شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار بما في ذلك شعب فلسطين.

كانت اتفاقية أوسلو قد أعدها الاسرائيليون فإن أيضا "فكرة التفاوض على أساس المرحلتين الانتقالية والنهائية، هي - في الأساس- فكرة ليكودية ورثها حزب العمل بعد تسلمه السلطة" (نوفل، ١٩٩٥، ص ٢٨٥). إن صيغة "مرحلة التفاوض" وليس "مرحلة التنفيذ" التي وافقت عليها م.ت.ف سبق للرئيس السادات أن رفضها في كامب ديفيد وأصر على "مرحلة التنفيذ". إن مرحلة التفاوض تعني التفاوض على مراحل الحل بشكل منفصل عن الهدف النهائي المطلوب الوصول إليه، وهي صيغة لجأت إليها إسرائيل حتى لا تضطر إلى تحديد أفق رؤيتها للحل النهائي وحتى لا تقدم التزاما تضطر على تنفيذه في المرحلة النهائية من المفاوضات، وهذا يعني أنه لا يجوز التطرق للمواضيع المتعلقة بالمرحلة التالية.

أما من حيث إدارة الصراع مع إسرائيل خلال مفاوضات المرحلة الانتقالية فلم تكن تملك السلطة الفلسطينية استراتيجية تفاوضية ثابتة وواضحة المعالم والأهداف والرؤية، وذات مصداقية عالية. لقد تميزت سياساتها ومواقفها بردود الأفعال على سياسات إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية. وتحت تأثير الضغوط الأمريكية والإسرائيلية اضطرت السلطة في كثير من الحالات إلى التراجع عن مواقفها وتصريحاتها السابقة بعدم العودة إلى طاولة المفاوضات في ظل استمرار مخالفة إسرائيل لنص الاتفاقات الموقعة وروحها، وتحديدًا فيما يتعلق بمصادرة الأراضي والاستيطان، وعدم تنفيذ الاستحقاقات المطلوبة منها، مما شجع إسرائيل على الاستمرار في هذه السياسة انطلاقًا من القناعة التي توصل إليها الاسرائيليون من خلال تجربة المفاوضات "من أن الفلسطينيين يقبلون دائما ما سبق وان رفضوه" (زقوت، ٢٠٠١، ص ١٣٥)، وأنه ليس أمامهم من بديل إلا التنازل والقبول بما تطرحه إسرائيل عليهم لتطويره وللبناء عليه بشكل تراكمي لاحقا، أي "خذ وطالب" (عوكل، ٢٠٠١ ص ٩٣).

وفي ظل هذا الواقع المتميز بانعدام الخيارات والبدائل فشل الجانب الفلسطيني عبر التفاوض من التأثير على المواقف الإسرائيلية بخصوص وقف الاستيطان والإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وتنفيذ الاتفاقات الانتقالية المبرمة، وتحديدًا فيما يخص إعادة الانتشار الثالث لتمكين السلطة من بسط سيطرتها على حوالي ٦٠% من الأراضي الفلسطينية، مع تواصل إقليمي (الرنثاوي، ٢٠٠٠، ص ٢٨). وفي المقابل ترى السلطة الفلسطينية في التنازلات الجزئية التي قدمتها إسرائيل للجانب الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية إنجازات كبيرة ما كان لها أن تتحقق بدون اتفاق أوسلو وعلى رأسها الاعتراف ب.م.ت.ف، والموافقة على قيام سلطة فلسطينية تتمتع بحكم ذاتي محدود الصلاحيات يقتصر على السلطات التي تنقلها إسرائيل للسلطة الفلسطينية وفي المناطق التي تنسحب منها، إضافة إلى موافقتها على عودته ما يقارب من ١٤٠ ألفا من الفلسطينيين، فهي تنازلات ذات طبيعة خدمائية، وليست ذات طبيعة سيادية. فالضفة الغربية وقطاع غزة أضحتا بالكامل بموجب اتفاقات أوسلو أراضي متنازعا عليها بتحدد مستقبلهما بالتفاوض، وليستا أراضي محتلة يجب على إسرائيل الانسحاب منها كنتيجة نهائية للمفاوضات. حتى المنطقة المسماة (A) التي خضعت للسيطرة المدنية والأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية طابا لعام ١٩٩٥ لم تكن تملك السلطة السيادة عليها، ولا على مياهها وبحرها وسمائها في يوم من الأيام. من ناحية أخرى لا يساوي الاعتراف الإسرائيلي ب.م.ت.ف

بأي حال من الأحوال الاعتراف بدولة فلسطينية. ولا ترتقي هذه التنازلات التي قبلت بها السلطة الفلسطينية إلى مستوى قرارات الشرعية الدولية المطلوب تنفيذها، ولا إلى مستوى ثمن وحجم التضحيات والتنازلات الكبيرة التي قدمتها القيادة الفلسطينية إلى إسرائيل.

أما بالنسبة إلى الموقف التفاوضي الإسرائيلي، فقد اتسم بعد التوقيع على بروتوكولات تنفيذ إتفاق أوسلو في القاهرة ١٩٩٤/٥/٤ بالمماطلة (نوفل، ١٩٩٥، ص ٣٢٤) والتلكؤ في العملية السلمية، وعدم احترام المواعيد الزمنية والتهرب من تنفيذ الاتفاقات والتفاهات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، والالتفاف عليها أحياناً، واختراقها وإخضاعها في كثير من الحالات للتفاوض من جديد أحياناً أخرى. وفي ظل غياب المرجعية الدولية الملزمة والآلية الواضحة تمكنت إسرائيل من تجزئة القضية الفلسطينية إلى مواضيع متعددة، وعبر لجان ومسارات منفصلة ومعزولة عن بعضها بعضاً ليس لها علاقة بمسائل الحل النهائي وبمرجعيتها المتفق عليها. وبموجب هذا التكتيك التفاوضي كانت تشترط إسرائيل استعدادها لتقديم تنازلات جزئية في مواضيع ذات طبيعة انتقالية مثل المعابر والأسرى، أو تبدي استعدادها لإخلاء بعض المستوطنات، أو الموافقة على قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح على غالبية الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ مقابل تنازل الفلسطينيين عن قضايا الوضع الدائم في الاتفاقية المرحلية، مثل التخلي عن حق العودة، وعن القدس، والموافقة على ضم الكتل الاستيطانية اليهودية الكبرى إليها.

وبالتوازي مع ذلك قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة - سواء أكانت بزعامة حزب العمل أو الليكود - بطريقة مخالفة لاتفاقية أوسلو، التي نصت على عدم القيام بنشاطات أحادية الجانب تؤثر على نتيجة التسوية النهائية، بتكثيف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي ازداد بنسبة ٥٢% بعد أوسلو (العاجز، ٢٠٠١، ص ١٤٦) وامتنعت عن إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وصعدت من إجراءاتها في تهويد مدينة القدس، وأجمعت هذه الحكومات باستمرار على أن ثوابت الموقف الإسرائيلي وخطوطه الحمراء من مفاوضات الحل الدائم مع الفلسطينيين - كما أدلى بها رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض شلومو بن عامي في مقابلة مع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي في ٢٠٠٠/٦/٣٠ - تقوم على أربع لاءات وهي:

١. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.
٢. لا للتنازل عن القدس الشرقية.
٣. ولا للعودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.
٤. ولا لإزالة كافة المستوطنات وخاصة التكتلات الاستيطانية الكبرى (الزرو، ٢٠٠٠، ص ٨٢).

وفي أكثر من مناسبة أعلنت قيادات إسرائيلية بارزة من حزب العمل الإسرائيلي عن مفهومها الخاص بها لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ بطريقة مخالفة لروحه ونصه، حيث أعلن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية الياكيم روبنشتاين أن القرار المذكور "والذي يتحدث عن

انسحاب إسرائيل من مناطق، لا ينطبق على المفاوضات مع الفلسطينيين" (يدينون أchronوت، ٢٠٠٠/٦/٣٠). لقد سبق هذا التصريح إعلان آخر لرئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك باراك في منتصف تشرين الثاني ١٩٩٩ قائلاً: إن القرار ٢٤٢ لا يسري على المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (الزرو، ٢٠٠٠، ص ٨٢)، وبهذا تكون إسرائيل قد نسفت الأسس التي قامت عليها اتفاقية أوسلو والعملية السلمية من جذورها، وأدخلت العملية السلمية في طريق مسدود دون أي تقدم جوهري يذكر، على الرغم من مرور أكثر من ثماني سنوات عليها.

في ضوء هذه المواقف الإسرائيلية الثابتة يتضح لنا أن الاعتراف الفلسطيني المسبق بدولة إسرائيل، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ كان خطأ جسيماً منذ البداية، لأنه يقر بالضرورة بشرعية الاحتلال، ولا يساعد على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ فحسب، بل يسهم - أيضاً - في تشجيع إسرائيل على مواصلة الاحتلال، وعلى التعتن وطلب المزيد من التنازلات عن سقف المطالب الفلسطينية مقابل تنفيذها لبعض التزاماتها، وفرض سياسة الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني وقيادته لتطويع إرادته وإجباره على الإذعان والخضوع للإملاءات والتفسيرات الإسرائيلية، مما يدفعه إلى المقاومة المسلحة. فاستمرار عملية المفاوضات ضمن الشروط والمرجعية السابقة وفي ظل غياب المقاومة الفلسطينية، أبقتها خاضعة برمتها لموازن القوى العسكرية، وللإرادة السياسية للدولة العبرية التي تحدد لوحدها - ودون ضغوطات دولية - حجم الانسحابات والتنازلات وطبيعتها وزمنها التي تقدمها للجانب الفلسطيني، الأمر الذي تحولت معه المفاوضات إلى مضیعة للوقت وتدور في حلقة مفرغة، ولا يقصد منها إسرائيل إلا بناء حقائق على الأرض والحصول على غطاء شرعي فلسطيني لاستمرار الاستيطان والاحتلال.

إسرائيل وانتفاضة الأقصى

تكمّن جذور انتفاضة الأقصى في فشل مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية التي انطلقت من مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وفي مضمون اتفاقية أوسلو، وفي الاتفاقيات التي تلتها، إنتهاءً بمحادثات المرحلة النهائية في كامب ديفيد (٢) من (١١-٢٥) تموز/يوليو عام ٢٠٠٠م. لم تفشل هذه المحادثات والاتفاقيات في إيجاد حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها الواردة فيها فحسب، بل حملت - أيضاً - في ثناياها بذور فتنائها، وبذور الظلم والرفض والعنف والمقاومة، بسبب أسسها واشتراطاتها وقيودها السياسية والأمنية على الشعب الفلسطيني، وبنودها المجحفة بحقوقه الوطنية المشروعة. إن غياب الإرادة السياسية الإسرائيلية في التخلي عن الأراضي الفلسطينية المحتلة أولاً، والانحياز الأمريكي إلى إسرائيل - الذي وفر لها الحماية والدعم المادي والسياسي اللامحدود - ثانياً، والذي وصل إلى حد تبني الأفكار الإسرائيلية وتسويقها للجانب الفلسطيني باعتبارها أفكاراً أمريكية، هو السبب في عدم تنفيذ الاتفاقيات الموقعة والانسحاب من الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وفي عدم تحقيق السلام والأمن في المنطقة، وليست أعمال المقاومة الفلسطينية، التي تتعتها إسرائيل

والولايات المتحدة بالإرهاب، وتحملها في أن واحد مع السلطة الفلسطينية – باستمرار- المسؤولية عن توقف العملية السلمية. علما انه لم تكن هناك مقاومة أو انتفاضة تذكر قبل أو أثناء محادثات كامب ديفيد، لقد تميزت مرحلة المفاوضات في عقد التسعينيات أي قبل اندلاع انتفاضة الأقصى بالهدوء شبه التام وبغياب المقاومة الفلسطينية بشكل عام وواضح.

أمام هذه الخلفية لم يكن أحد يتوقع أثناء محادثات كامب ديفيد (٢) أن يتخلى باراك عن لاءات إسرائيل الأربع السابقة، وأن يسلم بحقوق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا على اساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. وبسبب رفض الرئيس ياسر عرفات مقترحات باراك المنقوصة (عوكل، ٢٠٠١، ص ٨٩؛ "التقرير الاستراتيجي العربي"، <http://acpss.ahram.org>، ص٢) للتسوية السياسية - لأنها لا تتماشى مع مرجعية مدريد للسلام، ولا مع إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا- حملته الحكومة الإسرائيلية ومعها الإدارة الأمريكية المسؤولية عن فشل المحادثات، وعن افتعال أحداث العنف في انتفاضة الأقصى، وذلك - حسب زعمهما- بغية تحقيق مطالبه وأهدافه التي لم يتمكن من الحصول عليها عبر التفاوض.

في الواقع كانت الأحداث تسير على الأرض عكس ذلك تماما. الاستعدادات الإسرائيلية لاستخدام القوة المسلحة ضد الفلسطينيين بدأت مباشرة بعد عودة باراك من كامب ديفيد الى إسرائيل في يوليو / تموز من العام ٢٠٠٠، حيث اعدت الحكومة الإسرائيلية في نفس الشهر، أي قبل انفجار الانتفاضة بأكثر من شهرين الخطة الأمنية المسماة "حقل الاشواك" التي تم بموجبها نقل العتاد الحربي الثقيل الى نقاط التماس في المنطقة المسماة "A" واجريت التدريبات العسكرية الإسرائيلية على اقتحام المدن الفلسطينية استعدادا لمواجهة قادمة مع الفلسطينيين (العلي، ٢٠٠١، ص ١٤٠).

كانت هذه الخطة تهدف - أولا- إلى معاقبة الشعب الفلسطيني وقيادته التي تمثلت في شخص الرئيس عرفات لارغامهم بالقوة على قبول مقترحات السلام الإسرائيلية التي رفضت في كامب ديفيد، وثانيا الى منع الفلسطينيين من القيام باعلان الدولة الفلسطينية (الرنطاوي، ٢٠٠٠، ص٦) التي سبق وأن هددوا باعلانها عام ١٩٩٩م من طرف واحد على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في حال فشل المفاوضات.

أما المسؤولية المباشرة عن انفجار انتفاضة الأقصى فيتحملها زعيم حزب المعارضة آنذاك أرائيل شارون الذي اقترح بالتنسيق مع رئيس الحكومة باراك باحة الأقصى في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ بطريقة استفزازية وبرفقة حوالي ٢٠٠٠ شرطي ورجل أمن إسرائيلي، على الرغم من تحذير القيادة الفلسطينية لحكومة إسرائيل من النتائج والعواقب الوخيمة التي قد تترتب على ذلك.

كان شارون يهدف من وراء هذه التظاهرة تكريس السيادة الإسرائيلية الكاملة على مدينة القدس، وخاصة على الحرم القدسي الشريف، واثبات مدى معارضته للتنزلات الجزئية التي قدمها أيهود باراك في محادثات كامب ديفيد (٢) الى الفلسطينيين. بالتزامن مع هذه الزيارة أثار

شارون حملة سياسية وإعلامية قوية ضد باراك وضد حزب العمل متهماً إياهم بالتفريط فيما سماه بالحقوق التاريخية والتوراتية لدولة إسرائيل. (بن موسى، ٢٠٠٣).

وعندما هب الفلسطينيون المتواجدون في ساحة الأقصى احتجاجاً على هذه الزيارة التظاهرة، استخدمت القوات العسكرية الإسرائيلية الرصاص الحي ضد المتظاهرين والمصلين الفلسطينيين العزل، فراح ضحية ذلك أكثر من ٥٠ فلسطينياً بين قتيل وجريح (بن موسى، ٢٠٠٣)، على الرغم من بقاء الانتفاضة حتى بداية ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٠، كحركة احتجاج شعبية جماهيرية سلمية غير مسلحة ومقتصرة على التظاهرات والمسيرات ضد الحواجز العسكرية الإسرائيلية على مداخل القرى والمدن والمخيمات (عبد السلام، ٢٠٠١، ص ١٣٠) بشكل رئيس. وحتى لا تتحول الانتفاضة إلى العنف المسلح أو إلى ما يسمى "بعسكرة الانتفاضة" أصدر الرئيس عرفات أوامره بضرورة تفادي المواجهات مع الجيش الإسرائيلي. ومن جانبها - أيضاً - التزمت القوى الوطنية والإسلامية في البدايات الأولى للانتفاضة بطابعها السلمي وبقاء الحجر والتحركات الشعبية بمثابة السلاح الرئيس في مواجهة قوات الاحتلال الإسرائيلي (نوفل، ٢٠٠٤، WWW.MIFLAH.ORG/DISPLAY).

إلا أن هذا الأسلوب السلمي من النضال فشل في وقف أو تراجع شدة القمع والعدوان الإسرائيلي المسلح، الذي راح ضحيته أكثر من ٥٠٠ شهيد في الأسابيع الأولى للانتفاضة، أي قبل أن تتحول الانتفاضة الفلسطينية إلى "العسكرة" فاضطرت فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة تبعاً، ومن بينهم رجال الشرطة والأمن الفلسطيني إلى اللجوء إلى السلاح للدفاع عن الشعب الفلسطيني (عطوان، ٢٠٠٢، <http://palestine-info.net>).

وفي ٧ أكتوبر/ تشرين أول عام ٢٠٠٠ أدان مجلس الأمن الدولي في القرار رقم ١٣٢٢ إسرائيل على استخدامها "المفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني"، واعتبرت - أيضاً - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في قرارها الصادر بتاريخ ١٩ أكتوبر/ تشرين أول عام ٢٠٠٠ "الإجراءات والاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين" بما في ذلك الاستخدام غير المناسب والعشوائي للقوة على أنها جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية. (شماس، "المرأة الفلسطينية: الآثار الاجتماعية والنفسية على المرأة الفلسطينية الناتجة عن الممارسات الإسرائيلية في انتفاضة الأقصى"، ٢٠٠١، <http://www.pnic.gov>).

رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك باراك أراد من خلال استخدامه المفرط للقوة العسكرية تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

١. إيقاف الانتفاضة، وإجبار القيادة الفلسطينية على قبول مقترحاته التي تم رفضها في مفاوضات كامب ديفيد.

٢. إظهار قوته وعدم ضعفه في التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية لاعتبارات داخلية حزبية أمام الانتقادات التي وجهت إليه من المعارضة الإسرائيلية، وخاصة من حزب الليكود لكسب

الرأي العام الإسرائيلي لضمان فوزة في الانتخابات الإسرائيلية التي حدد ٦ فبراير/ شباط عام ٢٠٠١ موعداً لإجرائها.

٣. استعادة الأمن المفقود للإسرائيليين ووضع حد للمأزق الذي وقعت فيه إسرائيل في عدة مجالات، منها: الاقتصادية والسياحية والزراعية والاجتماعية.

لكن تضحيات الشعب الفلسطيني وصموده في وجه قوات الاحتلال الإسرائيلي المدجج بالسلاح أفضل خطط باراك وأهدافه، وخلفه من بعده رئيس الوزراء شارون، الذي لم يختلف عن باراك إلا في درجة القمع وشدته وليس في نوعه ضد الانتفاضة، حيث ازدادت مواقفه شراسة وبطشاً بالفلسطينيين لدفعهم من خلال سياسة العقاب الجماعي والتجويع والحصار والاجتياحات والاعتقالات والقصف والاعتداءات وهدم المنازل وتجريف الممتلكات وبناء الحواجز والجدار العازل على وقف الانتفاضة، ومن ثم إجبارهم على دخول المفاوضات مستسلمين فيها للشروط والاملاءات الإسرائيلية، انطلاقاً من قناعة لدى حكومة شارون، "تقوم على أساس أن ما لا ينجز بالقوة سينجز باستخدام مزيد من القوة" (بركة، "تأثير الانتفاضة على الخارطة السياسية والمسار السياسي الإسرائيلي"، ٢٠٠١، <http://www.fateh.net>، ص ٣).

وتهدف إسرائيل من وراء استخدامها للقوة العسكرية المفرطة إلى تكبيد الشعب الفلسطيني أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية لتغيير قناعاته بفكرة أن استمرار الانتفاضة يشكل عبئاً وخطراً شديدين على مصالحه الاقتصادية والسياسية والأمنية حتى يطالب هو بنفسه بوقف الانتفاضة. في هذا السياق يقول شاول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي السابق: "سنواصل الضغط عليهم [الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية] حتى يطلبوا هم وقف إطلاق النار"، مضيفاً أن "هدف إسرائيل هو انهك الفلسطينيين بصورة تجعلهم يفهمون بأنهم قد لا يجنون سوى فائدة ضئيلة جداً من العنف"، مشيراً إلى "أننا يجب أن نصل إلى مستوى من الضغط على الطرف الآخر يجعله بنفسه يطلب وقف إطلاق النار وليس نحن" (عبد السلام، ٢٠٠١، ص ١٣٢).

في الواقع لا تسعى إسرائيل إلى وقف الانتفاضة فحسب، بل أيضاً إلى محاربة ما تسميه إسرائيل بالإرهاب الفلسطيني "فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة" ونزع سلاحها وتفكيك بنيتها التحتية إلى أن وصلت هذه السياسة إلى حد محاصرة الرئيس الراحل ياسر عرفات في المقاطعة في رام الله، ومنع الزيارات والمقابلات السياسية الدولية عنه، بذريعة دعمه للإرهاب، واعتباره لا يشكل شريكا في العملية السياسية لإضعاف سلطته ولإيجاد قيادة بديلة ومعتدلة، أي بمعنى أكثر انسجاماً وتماشياً مع الشروط والاملاءات الإسرائيلية، وتنتظر إليها تحت غطاء أن الانتفاضة كانت خطأ، ودمرت كل شيء، ومن المستحيل عليها تحقيق شيء في ظل عدم توازن القوى بينها وبين إسرائيل، وبعد أن تسود هذه الأفكار داخل الساحة الفلسطينية بإمكان إسرائيل أن تدخل في مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين انطلاقاً من منظورها للسلام، ومفهومها لخارطة الطريق التي وضعت عليها أربعة عشر تحفظاً، وقيدتها بلاءاتها الأربع التي سبق ذكرها.

أمام هذه الخلفية يمكن فهم أسباب المعارضة الإسرائيلية الشديدة ضد أية حكومة فلسطينية تشكلها "حماس" على الرغم من فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في ٢٥

يناير/كانون ثاني/٢٠٠٦، بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني بطريقة ديمقراطية. إن فوز حماس افسد في حقيقة الأمر على إسرائيل، وعلى الولايات المتحدة أهدافهما ومخططاتهما في إيجاد تيارات معتدلة ومتساوقة مع رؤيتهما لاسلوب - والى حد كبير الى مضمون- الحل السلمي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي من وراء الديمقراطية والإصلاحات التي طالبوا السلطة بإجرائها.

السلطة الفلسطينية وانتفاضة الأقصى

ظلت السلطة الفلسطينية بعد اندلاع الانتفاضة تعارض استخدام العنف كوسيلة لحل الصراع، وتؤيد استئناف المفاوضات السياسية (الحسن، ٢٠٠١، ص ١٢٦) وعلى الرغم من وقوف الشعب الفلسطيني بمجمل شرائحه الإجتماعية والإقتصادية والسياسية خلف أهداف الانتفاضة ومطالبها التي أسقطت خيار المفاوضات وأعدت إلى القضية الفلسطينية بعدها العربي - ففي كثير من الأحيان كانت لا تلتقي السلطة مع نهج الانتفاضة والمقاومة وتدين أعمالها تمسكاً وإيماناً منها بالتنسوية السلمية، وبنهج الحوار والمفاوضات والاتصالات مع الجانب الإسرائيلي (عبد السلام، ٢٠٠١، ص ١٣٠) بغية استكشاف مدى تطور مواقفه من القضية الفلسطينية، ومن جانبه أكد الرئيس محمود عباس في حوار مشترك مع وسائل الاعلام القطرية وبوابة القدس، أكثر من مرة انه ليس بمقدور السلطة الفلسطينية رسمياً إلغاء اتفاقية أوسلو التي أوجدتها أو التراجع عن المفاوضات السياسية مع إسرائيل تحت أي ظرف من الظروف- وعلى الرغم من الاقرار الفلسطيني الرسمي بإلغاء شارون وحكومته (<http://www.alqudsagate.com>) وقبله حكومة باراك لهذه الاتفاقية على الأرض، إلا أن السلطة الفلسطينية قبلت بكافة المبادرات والمشاريع السلمية التي رفضتها الانتفاضة، كتقرير ميتشل وتفاهات تنت وزيني، وخارطة الطريق، على الرغم من أن جميع هذه المشاريع انطلقت من المصلحة الإسرائيلية أولاً، بتأكيداها على الحفاظ على الأمن الإسرائيلي وعلى ضرورة وقف انتفاضة الأقصى والتصدي للمقاومة الفلسطينية، وتفكيك بنيتها التحتية باعتبارها إرهاباً، وليس من وضع حد لنهاية الاحتلال الإسرائيلي (ملوح، ٢٠٠٤) الذي هو سبب المقاومة والانتفاضة.

إن قبول السلطة الفلسطينية بهذه المشاريع والحلول يدل على أن أنها لم تر في انتفاضة الأقصى أكثر من أداة تكتيكية للضغط على الإدارة الأمريكية وإسرائيل لتحريك العملية السلمية من أجل تحسين شروط المفاوضات السياسية، والوقوف في وجه الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية التي تعرضت لها القيادة الفلسطينية أثناء وبعد محادثات كامب ديفيد (٢). وبعبارة أخرى كان الرئيس عرفات يريد استثمار الانتفاضة خدمة للمفاوضات دون أن يدعمها ويقف بثقله الشعبي خلفها، بينما كان محمود عباس يدعو بشكل واضح وصريح إلى وقفها، ومن ثم الدخول في مفاوضات مع إسرائيل.

في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني لم يكن عرفات راغباً أو قادراً على وقف الانتفاضة التي لم تستطع إسرائيل بجبروتها والتها العسكرية الضخمة من القضاء عليها، لقد كانت الكلمة الفصل - على الأقل في السنوات الثلاث الأولى- للتنظيمات الفلسطينية

التي كانت تسيطر على الشارع الفلسطيني، ومع هذا كان عرفات على استعداد لبذل جهوده بالكامل لاقناع الفصائل الفلسطينية بوقف الانتفاضة إذا أبدت إسرائيل استعدادها لوقف اعتداءاتها والانسحاب من الأراضي التي احتلتها بعد ٢٨/٩/٢٠٠٠ أولاً، ومن ثم التفاوض على الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لاحقاً، وإيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين. لم تساعد إسرائيل عندما رفضت ذلك وأصرّت على ضرورة وقف العنف الفلسطيني دون شروط، في الوقت الذي تواصل فيه هي سياسة الاغتيالات والاحتياحات والعقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني وسلطة الوطنية دون هوادة، مما اضطر عرفات إلى تحميل الحكومة الإسرائيلية - بسبب المجازر التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني - المسؤولية عن "عسكرة الانتفاضة" ورفض في الوقت نفسه وبشدة اعتبار الانتفاضة خطأ (عرفات، ٢٠٠٤، <http://www.Albayan>) كما كان يصفها بعض المسؤولين الفلسطينيين، وعلى رأسهم الرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية محمود عباس، الذي اعتبر اتفاقية أوسلو من أعظم الانجازات التي حققها الشعب الفلسطيني طيلة تاريخه النضالي (أبو مازن، <http://www.cyberia.jo>).

إن تباين الخطاب السياسي الفلسطيني بخصوص وجهات النظر بين الرئيس الراحل ياسر عرفات وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك محمود عباس، يعكس في حقيقة وجود خلاف بين خطين رئيسيين في معسكر السلام الواحد داخل السلطة الوطنية الفلسطينية حول درجة التعاطي والاندفاع نحو الحل السلمي، والتعامل مع الانتفاضة، وحول حجم الصلاحيات الأمنية والسياسية التي يهيمن عليها الرئيس عرفات، وتحكمه بالقرار السياسي الفلسطيني، ولا يعكس خلافاً حول مبدأ المفاوضات السياسية أو أسس العملية السلمية مع إسرائيل.

عرفات كان يرفض الاستجابة للمطالب والإملاءات الإسرائيلية الأمريكية الداعية إلى وقف الانتفاضة دون مقابل، وإلى استخدام سلاح السلطة الفلسطينية ضد فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة للقضاء على الانتفاضة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وتصفية بنيته التحتية في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي اليومي ضد الشعب الفلسطيني. ولا يعني هذا أنه كان داعماً للمقاومة المسلحة وللعمليات الاستشهادية التي تقوم بها فصائل المقاومة الفلسطينية، لقد أدانها مراراً وتكراراً، وتحديدًا في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨ مطالباً في الوقت نفسه إسرائيل بوقف العنف والالتزام بالاتفاقيات الموقعة، والعودة إلى طاولة المفاوضات كأفضل وسيلة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

لقد ترتب على هذا النهج دخول السلطة الفلسطينية في تعارض وتناقض واضح مع أسس العسكرة وأسلوبها الذي تمارسه الانتفاضة من أجل الحرية والاستقلال، مما أفقدها الكثير من الثقة والمصداقية والشعبية. في هذا السياق يأتي رفض الرئيس عرفات مطالب المعارضة الفلسطينية في تشكيل قيادة وطنية موحدة من جميع فصائل المقاومة لإدارة الانتفاضة وتنظيمها. الرئيس عرفات، كان يعلم أن القيادة الوطنية الموحدة سوف تقوض سلطته داخل الشعب الفلسطيني من جانب، و تنهي أسلوب المفاوضات السلمية وأسسها من جانب آخر.

أما الخط السياسي الذي يمثلته محمود عباس - الذي يُعتبر من أكثر القادة الفلسطينيين اعتدالاً، وبالتالي أكثر قبولا عند الإسرائيليين والأمريكيين - فكان معادياً لانتفاضة الأقصى بالمطلق، ولجميع العمليات العسكرية، سواء أكانت هذه العمليات ضد المستوطنين الإسرائيليين أو ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، أو داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨. وفي الوقت الذي كان فيه السيد عباس يقر بأنه "ليس لدى هذه الحكومة [حكومة شارون] رؤية سياسية وإذا توافرت لا تتفق مع المنطق والعقل" كان يؤيد وقف الفلسطينيين للمقاومة المسلحة بكافة أشكالها أولاً، اعتقاداً منه أن ذلك سيشجع إسرائيل لاحقاً على وقف عدوانها على الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وبنيتها التحتية، مبرراً مواقفهم "بانحراف الانتفاضة عن مسارها"، ويعدم جدواها، مع تأكيده في الوقت نفسه على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة السلمية اللاعنيفة.

وفي هذا الإطار يقول محمود عباس: إن هناك رأياً عاماً فلسطينياً أخذاً في التبلور بدأ يؤيد تصوراتَه بالنسبة لوقف الانتفاضة ووقف عسكرتها (أبو مازن، <http://www.cyberia.jo>)، والدخول في مفاوضات سياسية مع إسرائيل بعد تلبية مطالبها بوقف الانتفاضة. تعزز هذا التيار بعد غياب الرئيس ياسر عرفات، ونما معه - أيضاً - الجدل الداخلي الفلسطيني حول جدوى المفاوضات السياسية وانتفاضة الأقصى والعمليات الاستشهادية، ومدى أهمية كل منها للقضية الفلسطينية.

تيار ثقافة المقاومة المسلحة "عسكرة الانتفاضة"

يضم هذا التيار بشكل أساسي حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والجهاد الإسلامي، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وبعض الفصائل الأخرى المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى جزء كبير من حركة فتح، وعلى رأسها جناحها العسكري المتمثل في كتائب شهداء الأقصى. وينطلق هذا التيار من إيمانه بضرورة الكفاح المسلح والعمليات الاستشهادية وأهميتهما للقضية الفلسطينية، وأن الانتفاضة يجب أن تستمر طالما هناك احتلال إسرائيلي، ويبرر ذلك بقرارات الشرعية الدولية التي تعطي الفلسطينيين الحق في استخدام جميع الوسائل بما فيها الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي، لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وأن المقاومة المسلحة هي وحدها القادرة على تحريك القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، وعلى إجبار الاحتلال على ترك الأراضي الفلسطينية المحتلة، وليست المفاوضات السياسية التي ثبت فشلها باعتراف أصحابها أنفسهم.

ومن الجدير بالذكر أن هناك تبايناً داخل هذا التيار يكمن في تأييد الفصائل الوطنية الفاعلة داخل م.ت.ف. باستثناء حركة فتح - إلى استمرار الكفاح المسلح بالتوازي مع المفاوضات السياسية مع إسرائيل، ولكن على أساس قرارات الشرعية الدولية دون انتقاص أو انتقائية، الأمر الذي يعني الاعتراف بإسرائيل ضمن التزام إسرائيل بهذه القرارات الدولية. أما التيار الإسلامي فهو ما زال يؤيد بقوة المقاومة المسلحة، ويرفض الاعتراف بالدولة العبرية، أو بالمفاوضات السياسية المباشرة معها، معتبراً ذلك تنازلاً مجانياً لإسرائيل دون مقابل.

إنّ التحديات التي تواجه أتباع هذا التيار ذات طبيعة مزدوجة: ضغوطات خارجية وداخلية. وتكمن الضغوطات الخارجية في مواقف المجتمع الدولي وخاصة الغربي- وبعض البلدان العربية وإن كانت بصورة أخف- الذي يمارس ضغوطات سياسية واقتصادية وإعلامية قوية ضد المقاومة الفلسطينية، ويعتتها بالإرهاب لتشويه صورتها ولتبرير العدوان الإسرائيلي ضدها من أجل إضعافها ودفعها للتخلي عن الكفاح المسلح لصالح خيار المفاوضات السياسية على أساس التفاهات والاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، بما تحتويه من اعتراف بإسرائيل وانتقاص من الحقوق الوطنية الفلسطينية، في الوقت الذي تنتكر فيه إسرائيل لهذه الاتفاقات وتلغيها بممارستها المخالفة للقانون الدولي على أرض الواقع. أما بالنسبة إلى الضغوطات الداخلية فهي - أيضاً- مزدوجة، فلسطينية إسرائيلية مشتركة، وإن كانت تهديدات السلطة لا تقارن بالتهديدات الإسرائيلية، التي تشكل خطراً مباشراً على أتباع هذا التيار، الذي يعتبر عرضة أكثر من غيره للاغتيالات والملاحقات والاعتقالات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، مقارنة مع أتباع المفاوضات وأنصارها - باستثناء كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح - الذين يحظون بامتيازات وتسهيلات في مجالات الخدمات وحرية الحركة من ناحية، ومن ناحية أخرى تعرضت كواثره - تيار المقاومة المسلحة- إلى مضايقات واعتقالات سياسية من قبل السلطة الفلسطينية، التي مارست ضدهم سياسة إعلامية تحريضية، اتهموا بموجبها بأنهم يشكلون عائقاً أمام تقدم العملية السياسية، وخطراً على القضية الفلسطينية، وعلى المشروع الوطني الفلسطيني، كما اتبعت ضدهم سياسة توظيف غير عادلة وغير منصفة في مؤسسات السلطة وأجهزتها. ومع هذا لم تتراجع شعبية هذا التيار، الذي استفاد من هذه السياسات، ومن فشل تجربة المفاوضات السياسية لصالحه. لقد ظل هذا التيار الأكثر شعبية داخل أوساط الشعب الفلسطيني، حيث أكدت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥/١/٢٠٠٦ أن أغلبية أبناء الشعب الفلسطيني قد اختارت بنسبة فاقت ٦٠% برنامج المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ورفضت مسار التسوية الراهنة. وفي الاستطلاع الذي أجراه قبل ذلك مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية التابع لجامعة النجاح الوطنية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ أكد ٦٠.٠% من أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أنهم يعارضون الدعوة لإنهاء "عسكرة الانتفاضة" في حين أيدها ٣٣.٣% فقط، في الوقت نفسه أيد ٦١.٩% من أفراد العينة العمليات العسكرية الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط (نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (١٠)، ٢٠٠٥م).

يستمد هذا التيار - وخاصة الديني منه- شعبيته من عقيدته الدينية ومن تضحياته ومقاومته ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومن خدماته الاجتماعية للشعب الفلسطيني، والمعروف عنها بالنزاهة وحسن الأداء والتنظيم. هذه أهم مصادر الشرعية لهذا التيار. إن تمسكه بها تؤهله إلى تدعيم نفوذه ومواقفه في أوساط الشعب الفلسطيني على الرغم من الضغوط والتهديدات الخارجية.

تيار "ثقافة السلام والمفاوضات"

عندما كانت انتفاضة الأقصى في قوتها في السنتين الأولى والثانية من عمرها كانت الأصوات الفلسطينية المطالبة بوقف الانتفاضة أصوات خجولة ومتخوفة ومحدودة للغاية، إلى أن بدأت تظهر لاحقا بشكل علني ومتزايد أصوات بعض المثقفين الفلسطينيين المطالبين بوقف الانتفاضة. لقد وجد هؤلاء في نهج السلطة الرسمي الداعي إلى وقف الانتفاضة تشجيعا لهم، وفي تصريحات الادانة للعمليات الاستشهادية من قبل المسؤولين الفلسطينيين تربة خصبة لمهاجمة المقاومة المسلحة، ولتمجيد الحلول التفاوضية مع الجانب الإسرائيلي. وازدادت الأصوات المطالبة بوقف الانتفاضة كلما تصاعدت حدة العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، إلى أن أصبحت تشكل تيارا داخل الساحة الفلسطينية. أغلب أنصار هذا التيار من مؤيدي اتفاقية أوسلو، ومن الذين تبوأوا مراكزهم في السلطة الفلسطينية بعد أوسلو (عرفه، ٢٠٠٤)، وهناك جزء كبير من حركة فتح والعناصر اليسارية والعلمانية الداعية للعودة للانتفاضة غير المسلحة، وللتعاون مع قوى اليسار والسلام في إسرائيل لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية عبر التفاوض.

ينطلق هذا التيار من فرضية مفادها أن الانتفاضة والعمليات الاستشهادية تضر بالقضية الفلسطينية ليصل إلى نتيجة رفض "عسكرة الانتفاضة"، ومن ثم القضاء على الانتفاضة وعلى كافة أشكال المقاومة المسلحة، واستبدال ذلك بالمفاوضات السياسية. ويستند هذا التيار إلى عدة مقولات وفرضيات تدعي أن الطرف الفلسطيني قد هُزم، وأن المقاومة المسلحة ليس بإمكانها أن تنتصر على إسرائيل، ولذا لا بد من التعامل بواقعية مع القضية الفلسطينية والدخول في عملية سياسية معها بدلا من محاربتها. في هذا السياق يعبر السيد محمود عباس عن وجهة نظر هذا التيار الذي يتزعمه بقوله: إن "دولة إسرائيل تم بناؤها لتنتصر على العالم العربي مجتمعا وبلحظة واحدة. الانتفاضة لم تحقق سوى الدمار للبنية التحتية للشعب الفلسطيني ومؤسساته، ولقد دمرت بالكامل كل ما انجزته السلطة، وعطلت العملية السلمية ولم توقف الاستيطان، وزادت في شعبية وقوة شارون، وخلفت الفقر للشعب الفلسطيني، ووصم نضال الشعب الفلسطيني بالإرهاب بسبب عسكرة الانتفاضة، وأن اختلال موازين القوى الإقليمية والدولية ليست لصالح استمرار الانتفاضة، وأن الضغط الدولي هو الوحيد القادر على طرد الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة المستقلة، وأن مواجهة إسرائيل فقط من خلال طاولة المفاوضات" (عطوان، ٢٠٠٢).

وفي إطار البحث عن أسباب معارضة نهج المقاومة المسلحة ودوافعه وتبني خيار المفاوضات على الرغم من فشل تجربتها لا بد من التمييز بين عدة فئات ومجموعات ضمن هذا التيار، لعل أهمها:

١. فئة مناوئة لفكرة "ثقافة المقاومة" من حيث المبدأ، نظرا لثقافتها وقناعاتها الفكرية الليبرالية المسبقة بعدمية جدوى العنف والمقاومة المسلحة في ظل النظام العالمي الجديد بزعم الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تسمح للمقاومة بالانتصار، وهزيمة إسرائيل، أو النيل منها، هذه الفئة صغيرة الحجم، إلا أن تأثيرها الثقافي والاعلامي كبير ويفوق حجمها.

٢. مجموعة صغيرة متسلقة سياسيا، ومتنفذة ماليا واقتصاديا وسياسيا وتناصب المقاومة والانتفاضة العداء لأنها تشكل خطرا على مصالحها الاقتصادية الخاصة التي حصلت عليها بطريقة سريعة وغير مشروعة بعد اتفاقية أوسلو من خلال وجودها داخل السلطة الفلسطينية وأجهزتها أو لصلاتها الوثيقة بها. من جانب آخر تنتهم هذه المجموعة في أوساط الشارع الفلسطيني بارتباطها بأجندة خارجية معادية الى المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني وبالفساد المالي والسياسي وبالاهتمام بالثروة وليس بالثورة.

٣. فئة النخبة السياسية الحاكمة (الصف الأول في قيادة السلطة) لا تستطيع تأييد المقاومة والتخلي عن الاتفاقات المبرمة وعن المفاوضات السياسية، بعد أن ربطت مصيرها ومستقبلها استراتيجيا بالعملية السلمية من خلال اتفاقات أوسلو، لما لذلك من تأثير سلبي ومدمر على نفوذها ومركزها القيادي للشعب الفلسطيني. والذريعة المستخدمة في هذا السياق، ان المفاوضات السياسية والتفاهات مع إسرائيل تحفظ القضية الفلسطينية من الضياع وتعطي الفلسطينيين قدرا أوسع من هامش المناورة السياسية، بينما تعرض المقاومة الانجازات الفلسطينية للخطر، وتعطي لإسرائيل والبلدان الغربية ذريعة لتكثيف الضغوط على الجانب الفلسطيني.

٤. قطاع واسع ومنقاد ضمن هذا التيار يمتنع عن تأييد المقاومة دون أن يعاديه، وذلك لأسباب لها علاقة اما بولاءاته الحزبية التابعة، أو بتردي وضعه الاقتصادي والمادي لعدم قدرته على تحمل تضحيات، وفاتورة المقاومة بسبب الضغوطات الأمنية والاقتصادية الإسرائيلية القوية من ناحية، أو لعدم ثقة بالنتائج الايجابية التي ستحققها الانتفاضة لشعوره المسبق بحتمية استغلالها وإجهاضها من قبل السلطة التي تراهن على المفاوضات، وليس على المقاومة.

إن تمسك هذا التيار ببرنامجه السياسي القائم على خيار المفاوضات والتسوية السياسية في ظل عدم تحقيق انجازات سياسية ملموسة على الأرض، سيفقده ميزة المقاومة المسلحة التي يتمتع بها التيار الأول، والتي ما زالت تشكل إحدى أهم مصادر تنامي الشعبية في الأوساط الفلسطينية، مما سيؤثر به الأمر إلى مزيد من التراجع والترهل والضعف وربما الانقسام والتشردم.

يعتمد هذا التيار في مواقفه السياسية على عدة مبررات وحجج، ويقدم بدائل عن المقاومة المسلحة لإقناع الشعب الفلسطيني بجدوى وبصوابه مسلكه السياسي، لعل أهمها:

أولاً: عدمية المقاومة المسلحة في ظل التفوق العسكري الإسرائيلي والانحياز الأمريكي شبه المطلق لإسرائيل.

ينطلق أنصار المفاوضات من فرضية مركبة مفادها أن التفوق العسكري الإسرائيلي الساحق على الفلسطينيين، واختلال موازين القوى الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل عام وبعد أحداث ١١ سبتمبر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على النظام الدولي ليست لصالح خيار المقاومة المسلحة، مما يجعل هزيمة الفلسطينيين أمرا حتميا، لذا لا بد من الدخول

في مفاوضات سياسية مع إسرائيل ومواجهتها على طاولة المفاوضات من خلال الاعتماد على ضغط المجتمع الدولي وعلى قرارات الشرعية الدولية الداعمة للحقوق الفلسطينية لأحراج إسرائيل في الساحة الدولية، وإجبارها على التنازل والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

يعارض أنصار خيار المقاومة هذه المقولة، إلا أنهم يقرّون بالتفوق العسكري الإسرائيلي وبأهمية الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل في جميع الميادين وأثاره السلبية على المقاومة، إلا أن ذلك لن يؤدي إلى استسلام الشعب الفلسطيني وهزيمة سياسياً، وقهر إرادة المقاومة المسلحة أو إلى توقفها، أو إلى التفريط بحقوقه الوطنية الثابتة غير الخاضعة للمساومة أو للزمان والمكان، أو لتوازنات القوى الإقليمية (أبو مرزوق، ٢٠٠٥، ص ١٠٥).

ويضيف أنصار خيار المقاومة المسلحة أن التفوق العسكري وموازن القوى السياسية الدولية لا تشكل - على الرغم من أهميتها - عاملاً حاسماً في هزيمة قوى وحركات التحرر الوطنية، أو في منعها من ممارسة حقها المشروع في المقاومة المسلحة من أجل الاستقلال والحرية. وإذا كان ميزان القوى العسكري والموقف الأمريكي يميل بشكل واضح لصالح إسرائيل وضد نهج المقاومة، فكيف يمكن له - أيضاً - أن يكون لصالح الطرف الفلسطيني المفاوض؟

فميزان القوى "لا يقاس بالقدرات العسكرية فقط، وإنما بالقدرة - أيضاً - على الصمود الطويل وعلى المقاومة وعلى تحمل الخسائر" (عميره، ٢٠٠٠، ص ٣٥) الناجمة عن ذلك، ومن الأمثلة التي تقدم في هذا السياق انتصار الثورة الجزائرية على الاستعمار الفرنسي، وانتصار الثورة الفيتنامية على الاحتلال الأمريكي، والمقاومة الإسلامية اللبنانية على القوات الإسرائيلية عام ٢٠٠٠ على الرغم من اختلال موازين القوى العسكرية باستمرار لصالح المحتل الذي يملك دائماً التفوق العسكري، وإلا لما وقع الاحتلال في الأساس، ولما وجدت المقاومة لو كانت موازين القوى العسكرية متساوية. لذا، فإن تضحيات هذه الشعوب المحتلة أراضيتها أمر بدهي، فصمودها، وثوراتها العنيفة والمتواصلة ضد قوى الاحتلال، وإرادتها القوية في عدم التفريط بحقوقها الوطنية هي التي مكنتها في النهاية من الانتصار ودحر المحتل عن أراضيها.

أما بخصوص علاقة واشنطن الاستراتيجية المميزة والفريدة من نوعها مع إسرائيل ودعمها غير المحدود لها في المحافل الدولية من جانب، ومعاداتها للقضية الفلسطينية ولنهج المقاومة المسلحة من جانب آخر، فهي معروفة منذ عقود، وغير مرتبطة بالانتفاضة، ولم تتأثر أو تتراجع بفعل العملية السلمية والتنازلات السياسية التي قدمتها السلطة الفلسطينية امتثالاً للمطالب الأمريكية. فتوايت هذه الاستراتيجية تجاه عملية السلام تقوم - أولاً: على العمل بضرورة اعتراف الفلسطينيين والعرب بدولة إسرائيل، وبحقها في الوجود ضمن حدود آمنة تقرها هي، وثانياً: على توفير الدعم والحماية لإسرائيل وأمنها للحفاظ على تفوقها النوعي على جميع دول المنطقة في جميع المجالات، وثالثاً: عدم ممارسة أي نوع من الضغوط عليها - على الأقل العلنية - لإرغامها على التنازل وعلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، أو حتى لصالح

الالتزام بالتفاهات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، وإنما القبول بما يتفق الفلسطينيون والإسرائيليون عليه عبر التفاوض المباشر ورابعاً معاداة القوى المسلحة في فلسطين، وفي المنطقة، واعتبار العدوان الإسرائيلي مشروعاً ودفاعاً عن النفس.

صحيح أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تعززت بشكل ملموس وواضح بعد إعلان واشنطن حربها على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وازدادت مواقفها حدة وعدوانية تجاه المقاومة الفلسطينية، إلا أنها - أيضاً - اتخذت مواقف عدائية من السلطة الفلسطينية، وخاصة بعد وصول جورج بوش إلى البيت الأبيض، وسيطرة المحافظين الجدد عليه، والمعروفين بتعاطفهم الشديد مع إسرائيل، حيث مكنت إدارة بوش الابن بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ المشروع الصهيوني في المنطقة العربية، وأيدت المواقف والأجندة الإسرائيلية بزعماء شارون، فيما يتعلق بالتعامل مع السلطة الفلسطينية ومع زعيمها الراحل ياسر عرفات الذي فرضت عليه حصاراً مشدداً، وقطعت كافة الاتصالات معه، لدرجة أنها تبنت نفس المفردات الإسرائيلية في وصف الانتفاضة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات بالإرهاب (أيوب، ٢٠٠٣، ص ٣٤-٣٨).

وأعطت الضوء الأخضر لإسرائيل لشن عدوان شامل على الأراضي الفلسطينية من خلال القصف والاعتقالات والحصار والاحتياحات العسكرية لتدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني، معتبرة ذلك دفاعاً عن النفس، ونافية اعتبار استخدام إسرائيل للسلاح الأمريكي ضد الفلسطينيين يمثل خرقاً لقانون تصدير السلاح إلى الدول الأجنبية (أيوب، ٢٠٠٣، ص ٣٦).

وفي المقابل نجد أن من المظاهر الإيجابية لتبعات الانتفاضة على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية تتمثل في حالتين: الأولى في موافقة إدارة بوش على قيام دولة فلسطينية مستقلة، إذ يتضح ذلك من خلال الإقرار في تصريح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول في ١١/١٩/٢٠٠١، "بأن الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية لا يوفر لإسرائيل السلام والأمن ... وأن حصول الفلسطينيين على دولة أمر ضروري ومشروع..." (كمال، ٢٠٠٢، ص ٦٩)، والثانية تتمثل في كسر الاحتكار الأمريكي لرعاية العملية السلمية، وفي دفعها للموافقة على إشراك قوى سياسية دولية أخرى أمثال الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا الفدرالية (اللجنة الرباعية) في عملية السلام من خلال "خارطة الطريق" التي اقترحتها واشنطن لحل القضية الفلسطينية دون أن تتخلى عن نفوذها وهيمنتها. السبب الأساسي وراء هذا التحرك السياسي المفاجئ للإدارة الأمريكية، التي سبق لها وأن أدارت ظهرها لمشكلة الشرق الأوسط وأثرت الاهتمام في بادئ الأمر بأوروبا الشرقية، هو منع انتشار الانتفاضة إلى خارج فلسطين، لكي تحافظ على الاستقرار في المنطقة العربية، وعلى مخططاتها الرامية إلى إيجاد دعم رسمي عربي ورأي عام شعبي غير معارض لغزو العراق.

وفي هذا المجال يؤكد مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق ساندي بيرغر، "أن استمرار عدم الاستقرار في المنطقة وعدم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية يهدد المصالح الأمريكية" (عميره، ٢٠٠٠، ص ٤٠)، ويعرض مصالح إسرائيل إلى الخطر مما يدفعها إلى تقديم مبادرات ومشاريع إقتراحات سلمية لإعادة الهدوء والاستقرار إلى المنطقة.

حتى وإن حملت "خارطة الطريق" في ظاهرها بعض الايجابيات مثل الموافقة الامريكية على إقامة دولة فلسطينية تعثر الحصول عليها منذ الحوار الامريكي الفلسطيني عام ١٩٨٨، إلا أن واشنطن كانت تسعى في واقع الأمر من خلال "خارطة الطريق"، إلى تحقيق نفس الأهداف الإسرائيلية المتمثلة في وقف الانتفاضة ونزع أسلحة فصائل المقاومة الفلسطينية وليس إلى إقامة الدولة الفلسطينية. وقد تعززت هذه الشكوك الفلسطينية في حقيقة نوايا واشنطن من خلال اشتراطات، "خارطة الطريق" التي أكدت - كخطوة أولى لتطبيقها - على وقف فلسطيني غير مشروط للعنف والإرهاب وقيام السلطة الفلسطينية باعتقال وتوقيف وشل حركة الأشخاص الذين يقومون بهجمات ضد إسرائيل كشرط مسبق لقيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة حتى نهاية عام ٢٠٠٥، دون وجود ضمانات تنفيذ دولية ملزمة لإسرائيل بالانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مقابل تنفيذ السلطة لالتزاماتها الواردة في "خارطة الطريق". وعندما وافق الرئيس الامريكي جورج بوش الابن على خطة شارون بالانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة دون مفاوضات مع السلطة الفلسطينية تأكد للجانب الفلسطيني صحة شكوكه في النوايا الحقيقية للأهداف الامريكية من وراء طرح "خارطة الطريق".

بناء على ما تقدم، وانطلاقاً من السلوك السياسي الأمريكي تجاه المفاوضات السياسية الفلسطينية الإسرائيلية السابقة، يمكن القول: إن الرهان الفلسطيني الرسمي على تدخل واشنطن لنصرة الموقف الفلسطيني التفاوضي في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ أو حتى على وقف واشنطن على الحياد بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل هو مجرد أوهام، ورهان خاسر وضعيف ولا يستند إلى أدلة تدعمه.

وفي المقابل، يؤمن أنصار خيار المقاومة المسلحة بدورها وأهمية استمرارها وصمودها في وجه الضغوطات الإسرائيلية والأمريكية، وبضرورة مواصلتها بالأساليب المتاحة لدى الشعب الفلسطيني، ومن بينها العمليات الاستشهادية التي حققت توازن للربع مع إسرائيل في ظل استحالة تحقيق توازن للقوى، من أجل إيقاع أكبر الخسائر المادية والبشرية الممكنة في الجانب الإسرائيلي. ومن إن هذه الخسائر واستمرار بقاء إسرائيل في المأزق الاقتصادي والأمني والسياسي هو الذي يدفعها إلى التنازل، وهو الذي يحدث جدلاً وشرخاً عميقاً داخل المجتمع الإسرائيلي، تجعله يعيد النظر بإجراءاته وسياساته القمعية ضد الفلسطينيين من جانب، ويدفعه إلى التفكير بضرورة الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد دون تنازل من الجانب الفلسطيني، أو حتى دون اتفاق مع السلطة الفلسطينية كحل وحيد للخلاص من المقاومة المسلحة وتبعاتها من جانب آخر (الشرباتي، <http://www.amin.org>)، وليست المفاوضات السياسية التي أوقفتها إسرائيل بنفسها وبدعم من واشنطن.

لقد أحدثت الانتفاضة تغييراً جذرياً في مواقف حزب العمل الإسرائيلي من القضية الفلسطينية، فبعد أن أثبتت الانتفاضة للإسرائيليين استحالة تعايش الشعب الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي دعا زعيم حزب العمل الإسرائيلي السابق (عمرام ميتسناح) في برنامج السياسي

إلى الانسحاب من قطاع غزة، وإخلاء جميع المستوطنات منه وتفكيك معظم المستوطنات في الضفة الغربية (عطوان، ٢٠٠٢).

وبخصوص تبعات الانتفاضة وانعكاساتها على التفكير السياسي الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية يقول الدكتور (ينير هيرشفيلد) - المحاضر في جامعة حيفا وأحد مهندسي اتفاقية أوسلو - بعد انقضاء عشر سنوات على توقيعها: إن "المجتمع الإسرائيلي يعاني من أزمة حادة، لقد تحطمت عقائد كثيرة... الكثير من الناس في المجتمع الإسرائيلي بدأ يبدل قناعاته ويبدى استعداداً لقبول فكرة الدولتين حتى في الأوساط اليمينية" الأكثر تشدداً. (ناطور، ٢٠٠٣، ص ٤١). وفي السياق ذاته يمكن لنا فهم تبدل قناعات وسياسات أرنيل شارون الذي أعطى موافقة حكومته اليمينية على قيام دولة فلسطينية مستقلة كما جاء في "خارطة الطريق" على الرغم من تحفظاته الأربعة عشر عليها (الحياة اللندنية، ٢٧/٥/٢٠٠٣).

قبل انتفاضة الأقصى لم يكن شارون على استعداد لتقديم أي شيء يذكر للفلسطينيين في مجال الاستقلال، أو في مجال إخلاء المستوطنات من الضفة الغربية، أو من قطاع غزة.

لم تأت هذه الموافقة في هذا الوقت بالذات - وإن كانت لا تلي طموحات الشعب الفلسطيني - إلا نتيجة من نتائج تصاعد حدة الانتفاضة عندما بلغت ذروتها في العامين ٢٠٠٢/٢٠٠٣، حيث تركت أثراً مدمراً على الأوضاع الأمنية والاقتصادية في إسرائيل، إذ لم تشهد أسوأ أو أخطر من هذه الأعوام منذ وجودها (جريدة الوطن، ٢٤/٤/٢٠٠٤). هذا التحول والتغيير في المواقف الصهيونية اليمينية المتشددة نحو مزيد من الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية لم يطرأ إلا في السنوات الثلاث الأولى من عمر الانتفاضة التي تميزت بحدة تصاعدها، وفي ضوء تبعاتها المدمرة على الأوضاع الاقتصادية والأمنية والإسرائيلية، ولم يأت نتيجة للعملية السياسية التفاوضية، التي ساهمت في مرحلة التسعينيات في ازدهار اقتصاد الدولة العبرية ونموه، حتى وصل إلى ٥-٦% خلال عام واحد، وجلب الاستثمارات الدولية إليها (بركة، ٢٠٠١، ص ٢)، وتعزيز أمنها من جانب، وفي زيادة التطرف والتوجه نحو اليمين في المجتمع الإسرائيلي على حساب حركات السلام واليسار وقواهما - التي تراجع دورها وتضاءل نفوذها في نفس الفترة بشكل لم يسبق له مثيل - من جانب آخر.

ثانياً: انتفاضة الأقصى ومضاعفة الاستيطان الإسرائيلي؟

أما مقولة: إن انتفاضة الأقصى ساهمت في زيادة الاستيطان فهي مقولة خاطئة، ويمكن دحضها استناداً إلى الدراسات والتصريحات الإسرائيلية نفسها، التي تؤكد أنه وعلى الرغم من استمرار الدعم الحكومي المالي (السعداوي، ٢٠٠٢) لتوسيع النشاط الاستيطاني بعد اندلاع انتفاضة الأقصى ولتشجيع المستوطنين على الإقامة في المستوطنات وعدم مغادرتها، إلا أن الانتفاضة ادخلت المشروع الاستيطاني في أزمة حادة، وجعلته غير مجدٍ من الناحية العملية بسبب عدم شعور المستوطنين بالأمن والأمان على الطرقات، وفي داخل المستوطنات، مما اضطر ١٥% إلى ٢٠% من المستوطنين في السنة الأولى من الانتفاضة إلى ترك المستوطنات

والتوجه الى داخل إسرائيل (جريدة القدس، ٢٠/١٢/٢٠٠١، ص ١١؛ يديعوت أخرونوت، ٢٠٠١/٧/١٣)

وفي ضوء هذه المعطيات التي خلفتها الانتفاضة بتأثيراتها السلبية على المجتمع الإسرائيلي حدثت تحولات فكرية بين القادة العسكريين والسياسيين دفعتهم إلى حد المطالبة بضرورة مغادرة مستوطناتهم، حيث صرح رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي أمنون شاحاك في تشرين أول ٢٠٠٠ أن على المستوطنين أن يفهموا أن عليهم أن يختاروا بين إذا ما كانوا يريدون مواصلة الحياة في المستوطنات تحت سلطة فلسطينية، أو أن يغادروا من تلقاء أنفسهم إلى داخل إسرائيل. بينما كان باراك في محادثات كامب - ديفيد قبل إندلاع الانتفاضة - يؤكد على أن ٨٠% من المستوطنين سوف يبقون تحت السيادة الإسرائيلية في أي حل سلمي دائم مع الفلسطينيين (بركة، ٢٠٠١).

ومن النتائج الايجابية الأخرى التي تدخل في رصيد المقاومة الفلسطينية المسلحة هي تقليص عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين خلال الانتفاضة، وذلك لانعدام الامن المطلوب، وخوفا على أنفسهم داخل إسرائيل، حيث انخفضت نسبة المهاجرين خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الانتفاضة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) بنسبة ٧٥% (السهلي، ٢٠٠٤، ص ١٤٣).

ومن ناحية أخرى بدأت في هذه الأثناء هجرة إسرائيلية عكسية لم تحصل منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث أبدى ٣٠% من الإسرائيليين حسب استطلاع أعده ثلاثة من الخبراء النفسيين الإسرائيليين رغبتهم في الهجرة خارج إسرائيل (جريدة القدس، ١٧/١٠/٢٠٠٣، ص ٢؛ JERUSALEM POST، ٢٠٠١/٩/٣١)

وفي المقابل نجد ان النشاط الاستيطاني الصهيوني ازداد في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد توقيع اتفاقية اوسلو بنسبة تفوق ال ٥٠%، وكذلك ازدادت معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل حيث تمكنت إسرائيل في عقد التسعينيات - أي قبل انفجار انتفاضة الأقصى - من استيعاب مليون مهاجر يهودي جديد، غالبيتهم من دول الاتحاد السوفيتي السابق (يديعوت أخرونوت، ١٩٩٨/٨/٢).

ثالثاً: الانتفاضة الشعبية اللاعنفة كبديل لعسكرة الانتفاضة ؟:

يطرح أنصار "ثقافة السلام" والمفاوضات السياسية "الانتفاضة اللاعنفة" - إذا اقتصر نشاطها على المدن والمخيمات الفلسطينية - كبديل عن المقاومة المسلحة والعمليات الاستشهادية اعتقاداً منهم أن لغة العنف والقوة "لا تتماشى مع روح الانتفاضة ومضمونها الشعبي ولا تتناسب مع امكانات الجماهير الفلسطينية وقدراتها التي تفضل أشكال النضال الجماهيري باعتبارها الأكثر والأعظم مردودية من حيث تقريب الشعب الفلسطيني من أهداف نضاله وإيصاله إلى حل قضيته وتحقيق أهدافه بالتححرر والاستقلال والعودة. لذلك ليس من الحكمة استخدام الوسائل النضالية التي تقلص المشاركة الشعبية، وقد تحل مكانها وتؤدي إلى اختصار الانتفاضة في دائرة ضيقة من المقاتلين (عميره، ٢٠٠٠، ص ٨). ويعزز هذه المقولة من جانبها محمد سيد أحمد في مقارنة بين انتفاضة الأقصى وانتفاضة ١٩٨٧ ممتدحا الأخيرة ومشبها إياها بمقاومة غاندي

ضد الاستعمار الإنجليزي للهند في استخدامها الوسائل اللاعنفية والحجر كوسيلة أساسية في النضال، مما جعلها تعطي مردوداً ونتائج أفضل للشعب الفلسطيني من انتفاضة الأقصى التي تميزت بالعسكرة؛ فانتفاضة ١٩٨٧ أنتت باتفاقية أوسلو، وأجبرت المحتل إلى الرجوع إلى مائدة المفاوضات والتعامل مع سلطة فلسطينية، في حين أسقطت انتفاضة الأقصى أوسلو وأعطت إسرائيل مبرراً لإعادة احتلال أجزاء من الضفة الغربية والقطاع مستخدمة الوسائل العسكرية كالدبابات والمروحيات والرشاشات الثقيلة والصواريخ، تحت ذريعة أنها تواجه تمرداً مسلحاً وهجمات منظمة من سلطة فلسطينية مسلحة (احمد، ٢٠٠١، ص ١٩-٢٢).

وفي السياق ذاته نجد الرئيس الفلسطيني محمود عباس يشيد بالمفاوضات والاتفاقيات مع إسرائيل معظماً من انجازاتها، ومنتقداً لعسكرة الانتفاضة محملاً إياها مسؤولية القمع والبطش والاعتقالات والاجتياحات الإسرائيلية والفقر الذي تفشى داخل المجتمع الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى. ففي المحاضرة التي ألقاها في مدينة غزة بدعوة من ممثلي اللجان الشعبية قال محمود عباس: "إن الانتفاضة دمرت بالكامل كل ما بنيناه، وكل ما بني من قبل، فأصبحنا الآن دون مستوى الفقر في الضفة وغزة"، وأضاف قائلاً: إن الانتفاضة "لم توقف الاستيطان بل تضاعف عدة مرات، ولم تسقط شارون، وطفشت الاستثمارات الوطنية والدولية" وأن اتفاقية أوسلو وليست الانتفاضة "هي التي أنهت ظاهرة الفلسطيني التائه في المطارات، وأصبح في إمكان الفلسطيني العودة إلى وطنه. وأن شارون سيسقط خلال ستة شهور من العودة للمفاوضات، لأنه لا يستطيع أن يقدم شيئاً للفلسطينيين" (عطوان، ٢٠٠٢، "أبو مازن وعسكرة الانتفاضة"، <http://almoslim.net>). ويعزز هذا التيار رؤيته من خلال تسليطه الأضواء على حجم الدمار والخراب والخسارة البشرية والمادية المرتفعة التي مني بها الشعب الفلسطيني خلال فترة انتفاضة الأقصى (عرفه، "سنة خامسة انتفاضة"، ٢٠٠٤، <http://almoslim.net>).

التهدئة وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية

تمكن محمود عباس أثناء توليه أول رئاسة حكومة فلسطينية في عهد الرئيس السابق ياسر عرفات في العام ٢٠٠٣ من الحصول على تهدئة من الفصائل الفلسطينية تجاه إسرائيل، سميت بالتهدئة الأولى. وكان السيد عباس يعتقد أن التهدئة الفلسطينية من جانب واحد سوف تؤدي إلى قيام المجتمع الدولي - وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية - بالضغط على إسرائيل لكسر حالة الجمود في العملية السلمية، ولتنفيذها الاستحقاقات المطلوبة منها بموجب خارطة الطريق عبر المفاوضات، وخاصة بعد أن كانت إسرائيل تتذرع بعدم وجود شريك فلسطيني، ورفضها التفاوض في ظل استمرار "الإرهاب الفلسطيني" حسب تعبيرها.

وفي تقرير المائة يوم الأولى من عمر حكومته أكد السيد عباس أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في مقابلة له مع قناة العربية ٢٠٠٣/٩/٤ أن سياسة التهدئة التي اتبعتها "وفرت أمناً كان يبدو مستحيلاً بالنسبة للإسرائيليين ولمدة تزيد عن الخمسين يوماً" وعلى الرغم من ذلك واصلت إسرائيل خلالها سياسة الاستيطان والاعتقالات والاجتياحات والاعتقالات والاعتقالات للكوادر والقادة الفلسطينيين، وعلى رأسهم إسماعيل أبو شنب أحد قادة حماس السياسيين البارزين، دون

أن يؤدي ذلك إلى تدخل أمريكي ضاغط على إسرائيل لإجبارها على الالتزام بتنفيذ "خارطة الطريق"، مما استدعى ردودا عسكرية من قبل المقاومة الفلسطينية المسلحة، فعادت الأمور لتتوتر من جديد لتؤدي إلى استقالة رئيس الحكومة محمود عباس.

وفي كتاب الاستقالة أقر محمود عباس بعدم استجابة الحكومة الإسرائيلية للتهدئة الفلسطينية، وحمل إياها والمجتمع الدولي المسؤولية عن سبب فشل التهدئة، قائلا: إن الحكومة الإسرائيلية وضعت "جدارا سدت به الطريق أمام أي تقدم في عملية السلام، ومارست أبشع أنواع القهر والأذى بشعبنا وأرضه وحقوقه، وتهربت من الاستحقاقات وتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها، إضافة إلى عدم وجود تصميم دولي أكثر حزما تجاه تطبيق "خارطة الطريق" (كتاب الاستقالة الذي قدمه محمود عباس لرئيس السلطة ياسر عرفات بتاريخ ٦/أيلول/٢٠٠٣).

يتضح مما سبق أن غياب الإرادة الإسرائيلية وليست الانتفاضة الفلسطينية هي السبب في جمود العملية السلمية التي مازالت متوقفة، على الرغم من التزام جميع الفصائل الفلسطينية بالتهدئة بموجب اتفاق القاهرة، وثانيا: إن الرهان على الخيار الدولي وتحديدًا على الولايات المتحدة لتنفيذ "خارطة الطريق" والاتفاقات الموقعة ضد إرادة إسرائيل هو رهان خاسر وغير واقعي، حيث أثبتت التجارب أن الولايات المتحدة سرعان ما تتنازل عن مواقفها السياسية تحت ضغط الدولة العبرية وتأثيرها، فهي ذات النفوذ الواسع في الولايات المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك: هو تعهد الرئيس الأمريكي في ١٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ لرئيس الحكومة الإسرائيلية شارون بتأييد مواقف إسرائيل بالاحتفاظ "بمراكز التجمعات السكانية الكبرى [المستوطنات] القائمة حاليا" لضمها مستقبلا إليها، وفي دعم إسرائيل بعدم "العودة الكاملة والتامة إلى حدود الهدنة عام ١٩٤٩"، وفي منع اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم داخل إسرائيل، في أية تسوية سياسية مستقبلية (جريدة الأيام، ١٤/٤/٢٠٠٤).

يعتبر هذا التراجع الأمريكي عن "خارطة الطريق" مخالفا لمواقف اللجنة الرباعية مقابل خطة رئيس الوزراء شارون بالانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، وإخلاله لجميع المستوطنات الإسرائيلية هناك وإخلاله أربع مستوطنات نائية في شمال الضفة الغربية، وهو ما تم بالفعل في أغسطس/ آب ٢٠٠٥.

وبعد انتخابه رئيسا للسلطة الفلسطينية شدد السيد عباس من جديد في خطابه أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ على وحدانية سلاح السلطة، ودعا إلى الاستمرار بالتهدئة لإتاحة "الفرصة لعملية سلام جديدة ذات مصداقية، وإلى وقف إطلاق نار متبادل لتنتهي هذه الدوامة" من العنف (قناة العربية في ١٥/١/٢٠٠٥).

وفي قمة شرم الشيخ في الثامن من شباط عام ٢٠٠٥ أكد على اتفاقه مع شارون على "وقف العنف ضد الإسرائيليين والفلسطينيين أينما كانوا. وأن الهدوء الذي سنشهد أراضينا ابتداء من اليوم هو بداية لحقبة جديدة وبداية للسلام والأمل... ما اتفقنا عليه اليوم هو مجرد بداية لعملية جسر الهوة والخلاف بيننا". وفي المقابل تعهد شارون بأن "توقف إسرائيل عملياتها العسكرية ضد الفلسطينيين في جميع المناطق" (قناة الجزيرة، بث مباشر في ٨/٢/٢٠٠٥).

وفي ١٧/ مارس/ آذار ٢٠٠٥ وقع ثلاثة عشر تنظيماً وفصيلاً فلسطينياً - وعلى رأسها حركة حماس والجهاد الإسلامي والقوى الأخرى الراضية للعملية السلمية- على ما سمي بـ"إعلان القاهرة" الذي التزمت فيه جميع الفصائل بالتهدئة الفلسطينية مع إسرائيل حتى نهاية ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن إعلان القاهرة ينص على "حق الشعب الفلسطيني في المقاومة ضد الاحتلال" وعلى الالتزام بالتهدئة مقابل التزام إسرائيل بتبادل بوقف كافة أشكال العدوان "على الشعب والأرض الفلسطينية"، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين (إعلان القاهرة، ٢٠٠٥/٣/١٧)، إلا أن الفصائل الفلسطينية كانت تعلم مسبقاً، أنّ التهدئة كانت من طرف واحد، ولم تكن تبادلية مع الجانب الإسرائيلي، بمعنى أن الحكومة الإسرائيلية لم تشارك في صياغتها، ولم تعلن موافقتها عليها، الأمر الذي لا يضمن الالتزام بمضمونها وعدم اختراقها. لقد اكتفت الفصائل الفلسطينية بتطمينات مصرية ضمنية (الصالح، ٢٠٠٥)، وأخرى فلسطينية قدمها الرئيس عباس على أساس تفاهاته في شرم الشيخ مع شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي.

أسباب ودوافع موافقة تيار ثقافة المقاومة على التهدئة ووقف إطلاق النار

لا شك في أنّ هذه التهدئة المجانية أحادية الجانب التي وافقت عليها الفصائل في القاهرة تعتبر تقدماً ملموساً للسلطة الفلسطينية بزعم السيد عباس، ولخطها السلمي التفاوضي مع إسرائيل من جانب، وتراجعا مؤقتاً لثقافة المقاومة من جانب آخر، الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول الأسباب والدوافع التي أدت بالفصائل الفلسطينية المقاومة وخاصة حركة حماس والجهاد الإسلامي إلى تغيير مواقفها السابقة، والقبول بالتهدئة مع الجانب الإسرائيلي؟. في الواقع، هناك مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية تداخلت مع بعضها بعضاً وقفت وراء قبول الفصائل الفلسطينية مجتمعة بالتهدئة، لعل أهمها:

أولاً: الضغوطات المحلية

تعرضت فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى ضغوطات جمة ومتنوعة من قبل السلطة الفلسطينية، متهمه إياها بتعريض المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني للخطر، إن هي أصرت من جانبها على عدم التهدئة. وحتى تقطع الطريق على مبررات السلطة الفلسطينية وذرائعها - التي اعتبرت المقاومة المسلحة السبب الرئيسي وراء التصعيد والاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني من جانب، ووراء تدني مستوى الفقر والبطالة والوضع الاقتصادي المتردي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني من جانب آخر، إضافة إلى اتهامها الفصائل المسلحة بتعطيل العملية السلمية، وغياب الضغط الدولي على إسرائيل لإجبارها على الالتزام بالعملية السلمية والاتفاقات الموقعة- اضطرت فصائل المقاومة المسلحة وعلى رأسها حركة حماس والجهاد الإسلامي للقبول بالتهدئة حتى تتحرر من هذه الاتهامات، وحتى لا تنتهم بإعاقه الوفاق الوطني أو بتعريض الوحدة الوطنية الفصائلية للخطر، وحتى تتفادى الدخول في صراع أو صدام مسلح مع السلطة الفلسطينية تجر الشعب الفلسطيني إلى حرب أهلية تحرفه عن أهدافه الوطنية، ولا يستفيد منها إلا الاحتلال الإسرائيلي.

ثانياً: الضغوطات الإقليمية والعربية

لم تجد القوى المسلحة في السنوات الأخيرة سندا أو دعما سياسيا أو ماليا أو إعلاميا كافيا لها من الدول العربية بسبب الضغوطات الأمريكية المتصاعدة عليها، خوفا من اتهامها بدعم الإرهاب. على العكس، مارست هذه الدول وخاصة مصر ضغوطا شديدة على فصائل العمل المسلح لاجبارها على القبول بالتهدة مع إسرائيل لمدة عام (سليمان، ٢٠٠٥؛ الصالحي، ٢٠٠٥) إن الدور المصري لم يكن حياديا أثناء جلسات الحوار. لقد كانت القيادة المصرية تتبنى مواقف السلطة الفلسطينية، ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ورؤيتهما المبنية على وقف الانتفاضة والتهدة. أثناء الحوار الفلسطيني - الفلسطيني في القاهرة وقبيل التوصل إلى "إعلان القاهرة"، مارس الجانب المصري تهديدا مبطنا ضد الفصائل الفلسطينية المتواجدة في دمشق، مهددا إياها بالطلب من القيادة السورية إغلاق مكاتبها في دمشق إن لم توافق على التهدة (الصالحي، ٢٠٠٥).

أخذت فصائل المقاومة هذه التهديدات على محمل الجد، مدركة أهمية الدور المصري سوريا التي بدأت تتعرض لانتقادات وضغوط غربية متزايدة بسبب اتهامها برعاية الإرهاب والوقوف وراء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤/٢/٢٠٠٥. وكان هدف مصر من وراء ذلك تعزيز مكانتها ودورها الإقليمي المحوري في العملية السلمية، وتخفيف الضغوط الأمريكية عليها وذلك كي تتجنب مطالبتها بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في النظام المصري.

ثالثاً: الأوضاع الداخلية لفصائل المقاومة

يبدو أن هناك اعتبارات خاصة لها علاقة بإعادة ترتيب الصفوف والخلايا العسكرية والتنظيمية لفصائل المقاومة، والتقاط أنفاسها بعد سلسلة من الضربات والاغتيالات والاعتقالات التي طالت كوادرها وقادتها وبنائها التحتية، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في قدرة المقاومة المسلحة على إلحاق ضرر كبير بالدولة العبرية بعد السنة الثالثة من الانتفاضة، حيث انخفضت عملياتها المسلحة إلى أكثر من ٨٠% داخل الضفة الغربية، أو انطلاقا منها (النعامي، <http://www.aljazeera.net>). من جانب آخر ساهم اقتراب السلطة الفلسطينية من مطالب المقاومة المسلحة في قبول الأخيرة للتهدة. لقد ساعد "إعلان القاهرة" على تشجيع هذه الفصائل على الموافقة على التهدة مع إسرائيل. نذكر منها على سبيل المثال موافقة السلطة على "التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة،... وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم"، وعلى إجراء "إصلاحات شاملة في كافة المجالات... وعقد انتخابات محلية و تشريعية"، والموافقة "على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها... بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، إضافة إلى إجماع الفصائل "على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى... وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها" (إعلان القاهرة، ١٧/٣/٢٠٠٥).

لا شك ان هذا البند الأخير في "إعلان القاهرة" جاء لصالح المقاومة المسلحة بشكل واضح، فهو لا يعطي السلطة الفلسطينية الحق والمشروعية في نزع أسلحة المقاومة المسلحة بالقوة دون إرادتها، كما تطالب بذلك إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تكرارا ومرارا. على العكس من ذلك يمنح "اتفاق القاهرة" الفصائل الفلسطينية المسلحة حق النقض (الفيتو) في رفض نزع سلاحها وتسليمه، وذلك بحكم الإجماع الفصائلي على الفقرة التي تحرم الاحتكام للسلاح في حل الخلافات الداخلية.

وكما هو الحال في "التهدة الأولى" لم تحقق "التهدة الثانية" انفراجا في الوضع المتأزم، ولم تتمكن السلطة من تحويل التهدة إلى هدنة متبادلة وملزمة للجانب الإسرائيلي، تمنع من مواصلة عدوانه واعتداءاته التي تواصلت على الشعب الفلسطيني، مما لا يشجع أحدا على الاستمرار بها، وفي هذا السياق حمل إبراهيم أبو النج -عضو لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية- إسرائيل المسؤولية عن إلغاء التهدة واختراقها لأكثر من ٢١ ألف مرة قتل وأصيب بها المئات من أبناء الشعب الفلسطيني إضافة إلى مواصلة حملة الاعتقالات التي طالبت أكثر من ٣٥٠٠ معتقل خلال فترة التهدة (أبو النجا، ٢٠٠٥ <http://www.palestine>).

كما أخفقت السلطة الفلسطينية في امتصاص الضغط الدولي عليها، وفي حشد المجتمع الدولي - وبخاصة الولايات المتحدة- للضغط على إسرائيل، لإجبارها على تحريك العملية السياسية المجمدة، والعودة إلى طاولة المفاوضات السياسية. هذه النتائج، تضعف مبررات السلطة الفلسطينية وذرائعها أمام حجج الفصائل المسلحة ومواقفها التي تؤمن بجذوى الكفاح المسلح في الصراع مع إسرائيل، وأن التباعد السياسي الهائل في مواقف الحكومة الإسرائيلية عن مواقف الجانب الفلسطيني المفاوض وثوابته لا يسمح ضمن الظروف الراهنة بإيجاد حل سلمي تفاوضي بين الطرفين، إلا إذا تخطى الجانب الفلسطيني عن ثوابته. لذا لا يعود سبب الفشل في التقدم في العملية السلمية وفي التوصل إلى الحلول السلمية - بموجب الاتفاقيات الموقعة- إلى الجانب الفلسطيني الذي ذلل جميع العقبات، ووافق على جل المطالب الغربية والإسرائيلية، بل يعود إلى غياب الإرادة السياسية لدى الطرف الإسرائيلي الذي هدر جميع الفرص، وأحبط جميع المبادرات السلمية بصورة منهجية ومدرسة لحل القضية الفلسطينية على أساس تفاوضي مع السلطة الفلسطينية انطلاقا من الاتفاقيات والتفاهات الموقعة بين الجانبين، وذلك من خلال خلقها لذرائع وحجج ومشكلات إضافية بعد كل موافقة فلسطينية على مطالب المجتمع الدولي.

لقد ظلت ثوابت الموقف الإسرائيلي في عهد حكومة شارون منذ توليه السلطة وحتى الآن دون تغيير وهي:

١. تذرعها المتواصل بعدم وجود شريك فلسطيني للسلام، ولا للعودة إلى أوسلو، ولتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع الفلسطينيين.

٢. عدم التفاوض مع الفلسطينيين حول مسائل الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

٣. عدم التنازل في المواضيع الأساسية مثل: قضية القدس، وعودة اللاجئين، وإزالة جميع المستوطنات، والانسحاب حتى حدود ١٩٦٧.

هذه المواقف الإسرائيلية الثابتة هي التي أهلت وزير خارجية ألمانيا الاتحادية السابق يوشكا فيشر (Joscha Fischer) للحكم على أرئيل شارون بأنه "لم يكن يوماً من الأيام - لا كسياسي ولا كعسكري- رجل سلام" إن موافقة شارون على الانسحاب الإسرائيلي الجزئي أحادي الجانب من قطاع غزة، مع إبقائه محاصراً من البر والبحر والجو، وإخلاء مستوطناته لا تعني أبداً أن شارون تحول إلى رجل سلام، بل كان يعني رفضاً إسرائيلياً للمفاوضات مع الجانب الفلسطيني، والتفافاً على "خارطة الطريق" التي تنص على التفاوض معهم. ويضيف فيشر: "إن هدف الانسحاب أحادي الجانب ودون مفاوضات مع الجانب الفلسطيني حول الوضع النهائي يهدف إلى خلق وقائع جديدة على الأرض تضمن لإسرائيل حدوداً مقبولة، وتتسجم مع عناصر خطة شارون للانسحاب" (http://zeus/2006/03/Fischer_Hheadline) "es gibt keinen Weg zuerueck".

وحتى بعد عامين من تفجر الانتفاضة ظل شارون، الذي كان يتزعم حزب الليكود قبل تأسيسه لحزب "كاديما" (إلى الامام) يعارض تفكيك المستوطنات أو الانسحاب من أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، معتبراً ذلك بمثابة خيانة للحركة الصهيونية، وللتأكيد على رفضه ذلك كان يطلق عبارته المشهورة "إن مصير نتساريم [مستوطنة نائية جنوب مدينة غزة] سيكون مثل مصير تل أبيب" (هويدي، "عيد انتفاضة الأقصى"، <http://forum.nadyelfikr.net>)، إلا أنه اضطر تحت تأثير المقاومة والانتفاضة إلى تغيير مواقفه وقناعاته لصالح فكرة "فك الارتباط" عن قطاع غزة وإخلاء مستوطناته.

يؤكد سكرتير عام الحكومة الإسرائيلية في عهد مناحم بيغن إبراهيم تيروش في هذا السياق بقوله "أنه لولا ضربات المقاومة الفلسطينية لما توصل شارون إلى قناعة بأهمية إخلاء مستوطنات غزة"، (هويدي، "عيد انتفاضة الأقصى"، <http://forum.nadyelfikr.net>).

ومن الملاحظ أن قرار الانسحاب الإسرائيلي جاء بعد حصول شارون على رسالة التعهدات الأمريكية في نيسان ٢٠٠٤، وعلى وعود مالية من الولايات المتحدة بأكثر من مليار دولار، لتمويل الانسحاب الإسرائيلي، أضف إلى ذلك أمله في تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع مصر والأردن، وبقية البلدان العربية الأخرى.

التوصيات

١. وقف عملية المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي ضمن الشروط والأسس والآلية الحالية واستبدال مرجعية العملية السلمية بقرارات الشرعية الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية.
٢. التخلي عن ثقافة السلام، وعن المفاوضات السياسية كخيار وحيد لحل القضية الفلسطينية والتمسك بدلاً من ذلك بخيار المقاومة المسلحة قوياً وعملاً وعدم إدانته واعتباره إرهاباً ودعمه وتوفير سبل الصمود والتطوير له.

٣. التمسك بالوحدة الوطنية الفلسطينية والرجوع لمؤسسات الشعب الفلسطيني الرسمية والتخلي عن أسلوب الهيمنة والفردية والاستبداد في صناعة القرار الوطني الفلسطيني.
٤. إعادة النظر في الاتفاقات والتنازلات الفلسطينية السابقة بما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال الإسرائيلي.
٥. عدم الإفراط في التفاؤل في إيجاد حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية عبر التفاوض مع إسرائيل على المدى المنظور والمتوسط في ظل الظروف والمعطيات المحلية الإقليمية والدولية الحالية، والاقلاع عن الرهان على دور الخارج (الولايات المتحدة الأمريكية والغرب) في الضغط على إسرائيل لإجبارها على القبول بحل عادل للقضية الفلسطينية والإيمان بدلاً من ذلك بأهمية المقاومة ودورها وقدرتها على تغيير مواقف إسرائيل والدول الغربية من القضية الفلسطينية وبالتالي على تقرب الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه الوطنية.

المصادر والمراجع

- أبو النجا، جمال إبراهيم. (٢٠٠٥) http://www.palestine-info.net/arabic/palestoday/dailynews/2006/jan06/2_1/etails2.htm#3.
- أبو مازن، محمود عباس. (٢٠٠٤). في حوار مع «الرأي». أبو مازن: «أوسلو» أعظم الإنجازات الفلسطينية و«كامب ديفيد».
- http://www.cyberia.jo/ar_NewsCenter/default.asp?ID=3807589&ccode=LB&other=1.
- أبو مرزوق، موسى. (٢٠٠٥). "القضية الفلسطينية وأفاق المستقبل". المستقبل العربي. ع ٣١١.
- أحمد، محمد سيد. (٢٠٠١). "محاولة لتأصيل الانتفاضة". شؤون عربية. ١٠٧٤.
- مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح الوطنية. "استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (١٠)". ١-٢ كانون ثاني ٢٠٠٥.
- اعلان القاهرة. الموقع في ١٧/٣/٢٠٠٥.
- الأيام. ١٦/٤/٢٠٠٤.
- أيوب، مدحت. (٢٠٠٣). الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١. مكتبة مدبولي. القاهرة.
- بركة، محمد. (٢٠٠١). "تأثير الانتفاضة على الخارطة السياسية والمسار السياسي الإسرائيلي". <http://www.fateh.net/public/newsletter/2001/310101/3.htm>.
- بن عامي، شلومو. مقابلة مع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي. (٢٠٠٠/٦/٣٠).
- بن موسى، تيسير. (٢٠٠٣/٢/٢٤). "هل أضرت عسكرة انتفاضة الأقصى بالقضية الفلسطينية؟؟" صحيفة العرب اللندنية.

- بيان الجهة الشعبية لتحرير فلسطين في الذكرى الخامسة للانتفاضة. (٢٠٠٥/٩/٢٩).
- تقرير حول "المرحلة القادمة، صراع بين مشروع المقاومة ومشروع التسوية، صحيفة الوطن. (٢٤ نيسان ٢٠٠٣).
- الحسن، هاني. (٢٠٠١). ندوة "الانتفاضة والمفاوضات" مجلة رؤية. ٥٤.
- الحياة اللندنية. (٢٠٠٣/٥/٢٧).
- خطاب محمود عباس أمام المجلس التشريعي الفلسطيني. قناة العربية. (٢٠٠٥/١/١٥).
- رسالة الاعتراف المتبادل. رسالة أبو عمار إلى رابين. (١٩٧٣/٩/٩).
- الرنتاوي، عريب. (٢٠٠٠). "تحولات نوعية في سياق المنطقة". مجلة رؤية. ٣٤.
- الزرو، نواف. (٢٠٠٠). "وقف استخلاصية أمام مشهد المفاوضات". مجلة رؤية. ٣٤.
- زقوت، جمال. (٢٠٠١). في ندوة "الانتفاضة والمفاوضات". مجلة رؤية. ٥٤.
- السعداوي، عاطف. "الانتفاضة والمشروع الصهيوني". ملفات الأهرام. (٢٠٠٢/٣/٢٠).
- سليمان، عمر. لقاء خاص مع قناة النيل الاخبارية. ٢٠٠٣/٣/١٥.
- السهلي، نبيل. (٢٠٠٤). "الانتفاضة الفلسطينية: مؤشرات ثلاث سنوات خلت". شؤون الأوسط. ١١٣٤.
- شارون، أرئيل. قناة الجزيرة. (٢٠٠٥/٢/٨).
- الشرباتي، عيسى. (٢٠٠٢). "مقابلة مع المطلوب الأول للجهاد الإسلامي": http://www.amin.org/news/issa_sharabati/2002/nov/nov10.html
- الصالحي، بسام. مقابلة خاصة مع مراسل تلفزيون المنار. (٢٠٠٥/١٠/٨).
- العاجز، صائب. (٢٠٠١). "الانتفاضة من وجهة النظر العسكرية". مجلة رؤية. ٩٤.
- عباس، محمود. (٢٠٠٢).
- <http://www.alqudsqate.com/interview/interview4.htm>
- عباس، محمود. قناة العربية. ٢٠٠٣/٩/٤.
- عبد السلام، محمد. (٢٠٠١). "حدود القوة في المواجهات الفلسطينية الإسرائيلية". مجلة السياسة الدولية. ١٤٣٤.
- عرفات، ياسر. (٢٠٠٤/٨/٧). صحيفة الشرق الأوسط.
- عرفة، محمد جمال. (٢٠٠٤/١٠/١٨). "سنة خامسة- انتفاضة فلسطينية". المختصر للأخبار.
- عطوان، عبد الباري. (٢٠٠٢). "أبو مازن وعسكرة الانتفاضة". القدس العربي. (٢٠٠٢/١١/٢٧).
- العلي، أسامة. (٢٠٠١). في ندوة "الانتفاضة من وجهة النظر العسكرية". مجلة رؤية. ٩٤.
- عميرة، حنا. (٢٠٠٠). الآفاق السياسية للانتفاضة. ط١، مؤسسة التنوير للترجمة والنشر، رام الله.
- عوكل، طلال. (٢٠٠١). "مسيرة السلام، عوامل وممكنات الحل السياسي". مجلة رؤية. ٦٤.

- القدومي، فاروق. صحيفة اليوم. (٢٠٠٣/٦/٢١).
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. رقم ٢٧٨٧. (٦ كانون أول/ ديسمبر ١٩٧١).
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. رقم ٣١٠٣. (١٢ كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٣).
- كتاب الاستقالة الذي قدمه محمود عباس لرئيس السلطة ياسر عرفات. (٦ أيلول ٢٠٠٣).
- كمال، محمد مصطفى. (٢٠٠٢). "أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، مراجعة للأجهزة والسياسيات". السياسة الدولية. ١٤٧٤.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام. (٢٠٠١). "إسرائيل والانتفاضة: معادلة الأمن المطلق".
- ملوح، عبد الرحيم. (٢٠٠٤/٩/٤). "الانتفاضة الفلسطينية تصل عامها الخامس". صحيفة البيان الإماراتية.
- شماس، مها أبو دية. (٢٠٠١)، المرأة الفلسطينية: الآثار الاجتماعية والنفسية على المرأة الفلسطينية الناتجة عن الممارسات الاسرائيلية في انتفاضة الأقصى".
<http://www.pnic.gov.ps/arabic/women/woman16.html>
- ناطور، سلمان. (٢٠٠٣). "أوسلو فشل ونجاح في نفس الوقت وبرنامج جديد قيد التبلور" قضايا إسرائيل.
- النعامي، صالح. "خمس سنوات على الانتفاضة، مسوغات ترشيد المقاومة".
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DA85BA-6F47-4C9A-B630-6E58F320ACEF.htm>
- نوفل، ممدوح. (٢٠٠٤). "عسكرة الانتفاضة: زادت في الخسائر وسهلت لشارون بناء الجدار". WWW.MIFLAH.ORG/DISPLAY.CFM?DOCID=1753.
- نوفل، ممدوح. (١٩٩٥). قصة اتفاق أوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو". ط١. عمان.
- هويدي، فهمي. (٢٠٠٤). "عيد انتفاضة الأقصى".
<http://forum.nadyelfikr.net/viewthread.php?fid=2&tid=22039&page=2&sid>
- يديعوت أحرونوت. (٢٠٠١/٧/١٣).
- يديعوت أحرونوت. (١٩٩٨/٨/٢).
- يديعوت أحرونوت. (٢٠٠٦/٦/٣٠).
- Elias, Adel. (1997). "Dieser Frieden heisst Krieg". in Israel. u. Palaestina - die feindlichen Brueder, Muenchen.
- Jerusalem post. ٢٠٠١/٩/١٣.
- Joscka Fischer, "Es gibt keinen Weg zurück". in: Die Zeit. 12/1/2006.
http://zeus/2006/03/Fischer_Hheadline.